وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

الميدان: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم والأثار

إصلاحات شارل جونار وانعكاساتها من خلال الأرشيف التونسي

1901 –1918 م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

من اعداد الطلبة :

- مسعود فتاح
- أكرم بن رويلة

تحت اشراف الاستاذ:

أ.د مولود قرين

الاسم واللقب	الجامعة الاصلية	الصفة
أ.د حميد قريتلي	جامعة المدية	رئيسا
أ.د مولود قرين	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
أ.د مختار سالمي	جامعة المدية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:1445_1446ه /2024_ 2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

الميدان: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ والأثار

إصلاحات شارل جونار وانعكاساتها من خلال الأرشيف التونسي

1901 –1918 م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

من اعداد الطلبة :

- مسعود فتاح
- أكرم بن رويلة

تحت اشراف الاستاذ:

أ.د مولود قرين

الاسم واللقب	الجامعة الاصلية	الصفة
أ.د حميد قريتلي	جامعة المدية	رئيسا
أ.د مولود قرين	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
أ.د مختار سالمي	جامعة المدية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:1445_1446ه/م 2024_2025

شكر وعرفان

الحمد و الشكر لله أولا و أخيرا على فضله و امتنانه، ونسأل أن يباركنا ويحفظنا.

بكل فخر واعتزاز، نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذنا الفاضل **الدكتور مولود قرين** المشرف على هذه المذكرة، على ما بذله من جهد وتفانٍ في التوجيه والإرشاد طيلة فترة إعداد هذا العمل.

لقد كان لدعمه المتواصل، وملاحظاته القيمة، ونصائحه السديدة، بالغ الأثر في إخراج هذا البحث إلى النور بهذه الصورة.

فله منا كل التقدير والاحترام، سائلين الله أن يوفقه ويجزيه عنا

خير الجزاء، وأن يديم عليه الصحة والعافية والعطاء العلمي.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بجزيل الامتنان إلى **أساتذة قسم التاريخ بجامعة يحيى فارس بالمدية**، على ما بذلوه من جهد طيلة سنوات التكوين، وعلى ما أتاحوه لنا من أدوات علمية ومنهجية.

إهداء

إلى من كان سندي في الحياة إلى من علمني أن الخطوة الأولى تحتاج إلى ثقة وأن النجاح لا يهدى بل ينتزع بالصبر والكفاح.

وإلى من علمتني الأخلاق قبل أن أتعلمها إلى الجسر الصاعد به إلى الجنة إلى اليد الخفية التي أزالت عن طريق العقبات ومن ضلت دعواتها تحمل اسمي ليلاً ونهاراً أمي محبوبتي وملهمتي إلى من وهبني الله نعمة وجودهم إلى مصدر قوتي وأرضي الصلبة وجدار قلبي المتينة.

وإلى إخوتي وأخواتي،الى زملائي واخص بالذكر زملائي في النظال الطلابي كل باسمه وجميل وسمه

إلى من كانوا الدفء في برد الأيام، والسند حين غابت السُبل،

من وسّعت الدنيا بخطاهم حين ضاقت،

وكانوا لي وطنًا حين بعُدت الموانئ،

لكم من القلب محبة لا تنتهي، وامتنان لا يوفيه الكلام.

مسعود فتاح

إهداء

الحمد والشكر أولا لله رب العالمين على فضله ونعمه علينا.

إلى من غمراني بحنانهما، وسهرا من أجلي الليالي،
إلى من كانت دعواته النور الذي أنار طريقي...
إلى **والدي العزيز**، رمز القوة والصبر والإرادة.
وإلى **والدتي الغالية**، نبع الحنان والدفء والدعاء الصادق.

إلى **إخوتي الأعزاء**، الذين كانوا دائمًا سندًا لي، يشجعونني في صمت، ويفرحون لفرحي دون مقابل.

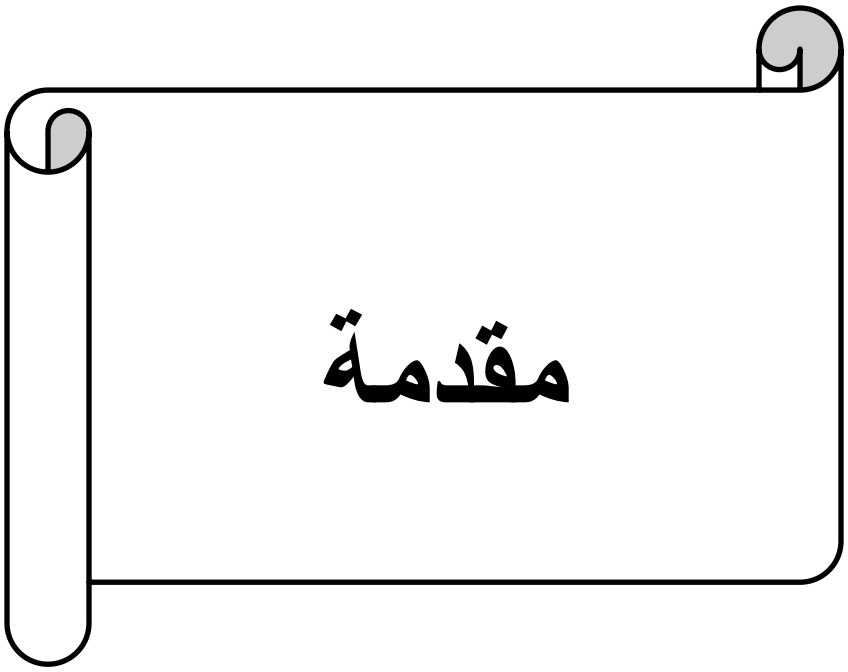
إلى **كل رفاقي** في مشوار الدراسة، من ابتدائي إلى الجامعة،
إلى من تقاسمت معهم لحظات الجد والتعب، والضحك والنجاح،
إلى من كانوا النور في طريق العلم، والدعم في وقت الشك.

إليكم جميعًا...
أهدي هذا العمل المتواضع عربون محبة ووفاء وامتنان لا يوصف بالكلمات.

إلى أساتذتي في مشواري الدراسي وكل من وقف بجانبي أهديهم ثمرة نجاحي.

أكرم بن رويلة

.


مقدمة

المقدمة:

عرفت مستعمرة الجزائر مع مطلع القرن العشرين تحولًا ملحوظًا في نمط تسيير الإدارة الاستعمارية، تجلى في تبني أساليب جديدة بعدما حصلت على إستقلالها المالي عن الميتروبول وبدأ تطبيق الإجراءات الجديدة مع بروز الحاكم العام جونار الذي ركز في مشروعه الإصلاحي على محاولة إحتواء الجزائريين الهدف منها تخفيف الإحتقان الواقع على الجزائريين من خلال إصلاح الواقع الإداري والإقتصادي والإجتماعي والثقافي والعسكري خلال فترة حكمه ويبدو أن هذه الإصلاحات في ظاهرها تحمل بشائر خير للجزائرين إلا أنها كانت تضمر في باطنها تدعيم ركائز الإستعمار وضمان إستمراريته وبالرغم من الصعوبات التي واجهت الحاكم شارل جونار، والمتمثلة في رفض الإدارة الفرنسية لسياسته ، إلا أنه أصر على تطبيقها في الجزائر، وكانت سياسته أحد الأسباب التي أدت إلى ظهور النخب المثقفة في الجزائر، و التي رفضت توجهاته ، وبذلت كل مجهوداتها مستخدمة شتى الأساليب من أجل الوصول إلى هدفها الأسمى، ألا وهو الحفاظ على مقومات الأمة الجزائرية : الدين الإسلامي واللغة العربية.

أسباب إختيار الموضوع:

تعددت أسباب إختيارنا لهذا الموضوع بين ذاتية وموضوعية :

_الأسباب الذاتية:

_الرغبة في تسليط الضوء على الإصلاحات الفرنسية خلال بداية ق20 في الجزائر في عهد جونار التي سمحت للنخب الجزائرية للبروز في الناحية السياسية والثقافية.

_الأسباب الموضوعية:

_محاولة تقص البرنامج الإصلاحي عند الحاكم العام جونار وتتبع أثره على الجزائريين خلال فترة حكمه.

أهمية الموضوع:

تكمن في إبراز السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر خلال بداية ق 20 التي تهدف إلى محاولة تخفيف الإجراءات المطبقة على الجزائريين للحد من حالة الإحتقان بسبب القوانين المطبقة عليهم خلال ق19.

الإشكالية: تهدف هذه الدراسة الى الإجابة على الإشكالية التالية :

إلى أي مدى ساهمت إصلاحات جونار في تثبيت ركائز الإدارة الفرنسية في الجزائر ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية ، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

_سبب إستقدام شارل جونار الى الجزائر ؟

_ماهي الإصلاحات التي جاء بها شارل جونار ؟

_فيما تمثلت ردود فعل كل من الجزائريين والفرنسيين من سياسته؟

منهج الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية ، إعتمدنا على :

المنهج التاريخي الوصفي: في وصف شخصية شارل جونار وكذا الإصلاحات التي جاء بها خلال فترة حكمه.

المنهج التحليلي: في تحليل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية و الثقافية الواردة في سياسة شارل جونار الإصلاحية بالجزائر.

الدراسات السابقة: من خلال إطلاعنا وجدنا بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا نذكر منها:

_مذكرة ماستر سياسة الحاكم العام شارل جونار في الجزائر 1900_1919م لحبيبة لفريد

مذكرة ماستر جونار والمسألة الثقافية في الجزائر 1900_1919م لزينب عمراوي وأحلام شتوح

الخطة المعتمدة في الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية وضعنا الخطة التالية :

الفصل التمهيدي خصصناه لشارل جونار بين الإصلاح والوعي تناولنا فيه الجوانب المبكرة من مسيرة شارل جونار قبل توليه الحُكم في الجزائر سنة 1901، مركّزين على مشاركته في لجنة جول فيري، حيث أعدّ تقارير مهمة أظهرت وعيه بأوضاع المستعمرات، خاصة الجزائر، وعبّرت عن رؤيته لكيفية إدارتها. كما تطرقنا إلى بوادر توجهه الإصلاحي، الذي بدا جليًا في محاولاته استمالة النخب المثقفة، من خلال تشجيع طبع الأعمال التراثية بإنشاء المطابع، ودعمه النسبي للتعليم باللغة العربية، في إطار سياسة تمزج بين الوعي بخصوصيات المجتمع الجزائري، والسعي للإصلاح وفق رؤية استعمارية.

الفصل الأول بعنوان شارل جونار حاكما على الجزائر بداية القرن العشرين تطرقنا فيه إلى الإجراءات القمعية لشارل جونار والتي تمثلت في قانون 19 ديسمبر 1900 الذي تمثل في إعطاء المستوطنين صلاحيات واسعة وذلك بمنح الجزائر ميزانية مالية مستقلة عن فرنسا وإنشاء المحاكم الردعية التي ظهرت بمرسوم بتاريخ 29 مارس 1902 كرد فعل على إنتفاضتي عين الترك وعين بسام، وفرض الضرائب العربية والتجنيد الإجباري، بالإضافة إلى الإصلاحات التي جاء بها إداريا من خلال تنظيم العمالات والدواوير وإحياء مجالس الجماعات في البلديات، إقتصاديا شملت قطاع الغابات و السكك و منح القروض الزراعية ، لكنها خدمت بالدرجة الأولى مصالح الكولون، أما ثقافيا تضمنت تنظيم التعليم في المساجد و إنشاء المؤسسات التعليمية.

الفصل الثاني، سلطنا الضوء على ردود الأفعال اتجاه سياسة شارل جونار، انطلاقا من موقف النخب الجزائرية من سياسة شارل جونار، و جاء الحديث فيه عن تعريف النخبة

الجزائرية، واتجاهات النخب الجزائرية بفرعيها المحافظة والمجددة، كما إخترنا نماذج من أعضاء النخب الجزائرية البارزة في هذه الفترة، لنصل بعدها للخوض في موقف النخب الجزائرية من سياسة شارل جونار، إلى موقف الأهالي–الجزائريين– من سياسة شارل جونار ثم موقف الفرنسيين من سياسة شارل جونار.

عرض المصادر والمراجع:

_الوثائق الأرشيفية **لإصلاحات جونار في الجزائر "خطاب ألقاه الوالي العام السيد جونار"**، إستطعنا من خلال هذه الوثائق التعرف على أهم الإصلاحات التي قام بها جونار في الجزائر ويرجع الفضل للدكتور مولود قرين لتسليمه لنا هذه الوثائق الهامة

_ كتاب "**الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)**" لمؤلفه شارل روبير أجيرون حيث إستطعنا من خلاله التعرف على شخصية شارل جونار وعهداته الثالث في الجزائر،

_كتاب "**تاريخ الجزائر المعاصر**" لصاحبه بلاح بشير الذي هو الآخر قدم لنا معلومات هامة حول شخصية جونار والوضع الثقافي في الجزائر إبان هذه الفترة،

_كتاب "**سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**" لمؤلفه حلوش عبد القادر ، الذي تحدث فيه بشكل موسع عن بعض جوانب السياسة التعليمية الثقافية لشارل جونار وكتب أبو القاسم سعد الله من الحركة الوطنية بأجزائه وتاريخ الجزائر الثقافي إلى أفكار جامحة.

صعوبات الدراسة : تمثلت الصعوبات فيما يلي:

الوثائق الأرشيفية التونسية حول سياسة جونار قدمت الخطوط العريضة لإصلاحات جونار ولم تفصل في الإجراءات التنفيذية مما إستلزم الإستعانة بمصادر ومراجع بالعربية والفرنسية لتوضيح هذه الإجراءات وأخذ منا وقت طويل علما أن الفترة التي قدم فيها الموضوع قصيرة.

ولأستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور قرين مولود الفضل في تذليل هذه الصعوبات بدءا بتقديم الوثائق الأرشيفية من الأرشيف التونسي وتوجيهه السديد لموضوعنا فجزاه الله عنا خير الجزاء.

الفصل التمهيدي: شارل جونار بين الإصلاح والردع

1. التعريف بالحاكم شارل جونار
2. جونار ومحاولة استمالة النخب الإسلامية في الجزائر

تعاقب على حكم الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي العديد من الحكام العامون الفرنسيين الذين استطاعوا الوصول إلى الحكم، وحكموا الجزائر لفترات من الزمن. نذكر من بينهم الحاكم الفرنسي شارل جونار؛ الذي رشح أن يكون حاكم على الجزائر، وهذا راجع لأسباب من بينها أعماله مع لجنة جول فيري وكذلك تقريره 1892م، كل هذه الأسباب رشحته كحاكم عام على الجزائر، حكم شارل جونار الجزائر من 1900 إلى 1919م، وانقسمت فترة حكمه إلى ثلاث عهدات ، و حاول خلال وجوده بالجزائر تطبيق سياسة أهلية وسعى لإدخال إصلاحات شملت العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سنتطرق إليها في هذا الفصل.

فبمجرد تعيين شارل جونار حاكم على الجزائر و منذ بداية 1900م، عمل على إبقاء الشخصية العربية السالمية الجزائرية في ظل الاحتلال الفرنسي وسعى للتقرب إلى طبقة المثقفين وتشجيعهم واتبع في هذا المجال العديد من الاصلاحات التي شملت الجانب الديني والتعليمي وحتى جانب النشر والترجمة.

1_التعريف بالحاكم العام شارل جونار[1]:

شارل سلستين أوغست جونار Charles Celestin Augst Jonnart من مواليد ديسمبر 1857 بفشلين (Flechin) بفرنسا، التحق بكلية الحقوق بسان أومير (Saint Omer) في باريس، ثم عينه غامبيتا كعضو ثم مدير بدوان الحاكم العام تيرمان [2] (Tirman) سنة 1881م وهو في الرابع والعشرين من عمره[3] ، وبعد أربع سنوات قضاها في الجزائر عين رئيسًا لمصلحة الجزائر في وزارة الشؤون الداخلية في نوفمبر 1885م إلى غاية 1889م وانتخب في سبتمبر من نفس السنة نائبا في البرلمان 1893م، كان للتقرير والخطاب أثرًا حاسمًا في ترشيحه لتولي منصب الحاكم العام فيما بعد، وحين عين وزيرا للأشغال العمومية سنة 1893م باعتباره يساريًا ليبراليا ،وجمهوريا، كان جل تفكيره على منصب الحاكم العام الذي كان ينتظره في الجزائر [4].

زار شارل جونار الجزائر سنة 1876م، وكانت زيارته لأسباب دراسية ولم يتوقف خلال زيارته عن جمع المعلومات عن الجزائر، حتى أن صحيفة La vige Algérienne) قالت: أنه رجلاً مليء بالنوايا الطيبة[5].

---

[1] أنظر: الملحق رقم 2.

[2] تريمان: ولد في 29 يوليو 1839م، تحصل على دكتوراه في القانون، وتحمل ان يكون من جملة الحكام العامين الذين تعاقبوا على الجزائر من سنة 1891 الى 1919 بتصرف انظر شارل روبير اجيرون الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871–1919)، تر: محمد حاج مسعود بلكي، ج1، د. ط، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 344.

[3] قمير قوادرية الجمعيات والنوادي الثقافية ودورها في الحركة الوطنية (1900–1939)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014/2015، ص 27.

[4] شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871–1919)، تر: محمد حاج مسعود بلعربي، ج2، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007، ص 660.

[5] صحيفة لافيجري نقلا عن: حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية وقضايا الجزائريين (1871 – 1895)، (د. ط)، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 243.

كما أنه كان أحد أعضاء لجنة التحقيق البرلمانية سنة 1891، وهو من مؤيدي لقائدها جول فيري ، وكانت أعماله واضحة داخل اللجنة ومن المكلفين بكتابة تقرير حول أوضاع الجزائر ودراستها[1].

عرض والديك روسو Waldek Rousseau منصب الحاكم العام على الجزائر لصديقه جونار فوافق هذا الأخير لتوليه هذا المنصب، وقد قوبل تعينه بترحيب كبير من طرف جميع الصحف الناطقة باسم الحزب الاستيطاني باعتباره عضو صديق، جاء تعيينه في ظروف صعبة لكنه صرح في رسالة له بأنه: إستلم مقاليد الحكومة العامة في ظروف أفضل من التي وجدها الحاكم الذي سبقه بكل تأكيد حيث تمتع هذا الأخير بكفاءة عالية، وسلطات أقوى من التي منحت لسلطة (Cambon)[2]، فكان لزاما الأخذ بهاته المزايا بعين الاعتبار[3].

جاء الحاكم العام جونار ليتولى شؤون الجزائر في مرحلة النظام المدني لثلاث فترات زمنية، الأولى كانت ما بين شهر أكتوبر من عام 1900 إلى جوان 1901 خلفا للحاكم العام المدني إدوارد لافيريير [4] الذي حكم من أوت 1898 إلى غاية أكتوبر (1900) ولم تدم فترة حكم جونار مدة طويلة التي كانت نهايتها الاستقالة التي ردها البعض للمعارضة التي وجدها إبان تطبيق سياسته [5]، بينما أرجعها البعض إلى مرض زوجته الذي أجبره على مغادرة منصبه بعد إقامة دامت سبعة أشهر فقط.

---

[1] أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1830_1900، دار الغرب الإسلامي ،2004 ، ج1، ص580.

[2] **- كاميون (Cambon) 1845_1935:** ديبلوماسي فرنسي عين والي على قسنطينة في 1878 ثم حاكم عام للجزائر في 1891، شهد عهده عدة إنجازات من أهمها التوسع في عدة مناطق من الصحراء والوقوف في وجه المقاومة باستعمال مختلف الأساليب. أنظر حياة سيدي صالح المرجع السابق، ص 168

[3] - شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج2، ص 661.

[4] **- لا بيرير (laferriere):** شغل منصب حاكم عام في الجزائر، وخلفه جونار في الحكم 1900 بعد أن أصيب هذا الاخير بمرض في جوان 1899 وغادر منصبه في سبتمبر ومات كان من بين الحكام الذين قدموا تنازلات للمستوطنين. انظر: حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 258.

[5] - شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج2، ص 670.

أما المرحلة الثانية التي حكم فيها جونار كانت ابتداء من شهر أوت 1903 إلى غاية مارس 1911، وعندما حلّ بالجزائر لتولي مسؤولية الحكومة العامة للمرة الثانية لم يستقبل بنفس الحفاوة التي وجدها للمرة الأولى ولم ينشر خطابه الذي ألقاه بتلك المناسبة سوى صحيفة واحدة كان المنتخبين الجزائريون أسفين على ذهاب الحاكم الذي سبق هذه الفترة [1] (Revoil) فقد كان جونار منذ عهدته الأولى رجلا مشكوكا فيه لتعاطفه مع الأهالي[2].

وقد أشتهر حكمه للجزائر بتطبيق السياسة الأهلية، وكان ولوعا بالفن المعماري الإسلامي، ومازالت بعض إنجازاته قائمة إلى اليوم في العاصمة الجزائر منها البريد المركزي ، أما المرحلة الثالثة إمتدت من جانفي 1918م إلى غاية جويلية 1919 ولكن أطول فترة وأكثرها تأثيزا، كانت المرحلة الثانية نظرًا للتطورات الحاسمة التي كانت خلال هاته الفترة.

كان الحاكم جونار من أشد المعجبين بآراء وأفكار الجنرال ليوتي، وهو بدوره معجب بسياسة جونار في الجزائر تجاه العرب والبربر والتي عرفت بالسياسة الأهلية، والتي كان من بين مؤيديها ودعاتها وأحد منظريها "جوزيف شايي" أستاذ الدراسات الاستعمارية الذي عرف برأيه أن الشعب المستعمر يتمسك دائما بأراءه ومؤسساته، وبأن قضية قبول الاستعمار وتبنيه لحضارة المستعمر لا يمكن أن تكون بالقول وإنما عن طريق الاقناع والتفاهم ، لذلك كان جونار من أنصار فكرة الجزائر المستعمرة لا المندمجة في فرنسا[3].

---

[1] -**Revoil-** شغل منصب حاكم عام في الجزائر سياسيا ينتمي إلى حزب الكولونيالي، كان رجلا مطيعا ومستعدًا لتجسيد رغبات اللجان المالية، وفي ديسمبر 1902 أصيب هذا الأخير بحمى التيفوئيد بالجزائر ليخلفه جونار في الحكم للمرة الثانية. (أنظر) شارل روبير أجيرون المرجع السابق، ج2، ص ص 671 _679.

[2] - شارل روبير أجيرون المرجع السابق، ج2، ص 674.

[3] – سعيد علمي، الاستعمار والعمران السياسة الاستيطانية والعمران في الجزائر، ج 1، تر: نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة، دار خطاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 233.

2_جونار ومحاولة إستمالة النخب الإسلامية في الجزائر

أ_تشيجع الأعمال التراثية:

_ الكتب:

كتاب تعريف الخلف برجال السلف:

اشار شارل جونار الى ابي القاسم الحفناوي[1] بتأليف كتاب تناول فيه احياء اعمال تاريخية كوسيلة للتعبير عن الوجود القومي الجزائري، اضافة الى ابراز التراث الجزائري القديم، من بين مؤلفاته الاخرى نذكر كتابه"شخصيات عاشت بين القرن العاشر ميلادي وبداية القرن العشرين"[2] الى جانب كتاباته في دمشق والشام والسنغال السوداء الغربية كما ان له بحوث علمية عديدة ، من ابرزها: "المستطاب في اقسام الخطاب وغوص الفكر في حروف المعاني[3].

البستان في ذكر الاولياء والعلماء في تلمسان:

حقق محمد بن مريم التلمساني هذا الكتاب بتشجيع من شارل جونار وذلك في مطلع القرن العشرين، والى جانب هذا العمل ظهرت مؤلفات اخرى مثل" الدارية للغبريني

[1] - **ابي القاسم الحفناوي:** هو الحفناوي بن شيخ بن القاسم ديسي، المعروف بإبن عروس بن صغير بن محمد مبارك، بن ابي القاسم بن محمد بن مرزوق، بن سيدي براهيم الغول، ولد سنة 1852في بلدة شمي الديس قبيلة سيدي ابراهيم مدينة بوسعادة، توفي عام1942.انظر: ابو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف،ج1، مطبعة فونتانا، الجزائر، 1907، ص10.

[2] - خديجة بقطاش،" ابو القاسم الحفناوي وكتابه تعريف الخلف برجال السلف"، مجلة الاصالة ، العدد51، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر(نوفمبر 1977) ص52.

[3] - حبيبة لفريد، سياسية الحاكم العام جونار في الجزائر 1900_1919، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015_2016، ص97.

ورحلة الورثلاني "المعروفة بنزهة الانظار، اضافة الى العديد من الكتب الاخرى.[1]

من بين هذه الاعمال نذكر:

- الحلل السندسية لابي رأس الناصري[2] .
- ترجمة عقيقة المنداسي التي انجزها الجنرال فوربيقي.
- ترجمة مختصر الشيخ خليل بأمر من جونار وتنفيذ فانيام.
- ترجمة صغري شيخ السنوسي التي قام بيها لوسياني.
- ترجمة منظومة شيخ حسن العطار التي تولى سكار بترجمتها[3].
- كما الف المترجم العسكري الجزائري احمد بن حسن بريهمات كتابا بعنوان اللسان لكل الانسان[4].

_ المطابع:

-**مطبعة فونتانا:** ساهمت هذه المطبعة في نشر الكتب العربية، وقد تلقت دعما ماليا من حونار لمساعدتها على تجاوز ازمتها المالية، وقد تاسست على يد بيير فونتانا[5] .

– **المطبعة الثعالبية:** تولت هذه المطبعة طباعة الكتب العربية، وكانت تعتمد على مساعدات مقدمة من الوالي العام، وقد طغى على اصداراتها طابع الديني والخرافي ولم تقدم على طباعة الكتب الجادة سوى بعض المصاحف وعدد محدود من المؤلفات ابن ابي شنب.[6]

ب_سياسة جونار اتجاه الفنون المعمارية:

---

[1] – **محمد بن مريم التلمساني:** وهو الشيخ الامام ابو عبد الله محمد بن محمد بن احمد الملقب ب ابن مريم، الشريف الملبني المديوني التلمساني، احترف التعليم اشتغل التأليف وحثه والده على الاستمرار في مهنته، انظر: محمد بن مريم التلمساني: البستان في ذكر الاولياء والعلماء بتلمسان، دار السهل ص7.

[2] – بشير بلاح، كرونولجيا الجزائر، 1830الى 2000، د.ط، 2013 ، ص114.

[3] - نفسه، ص 114.

[4] – ابو القاسم سعد، افكار جامحة، المرجع السابق، ص86.

[5] - نفسه ، ص86.

[6] _ خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص52.

-جامعة الجزائر[1]:

سعى شارل جونار للدفاع عن فكرة تاسيس جامعة الجزائر، وكان احد اعضاء المجلس الذي عقد برئاسة مدير التعليم العالي والوزير وخلال هذا الاجتماع اقترح الحاضرون تكليف شارل جونار هذه المهمة.[2]

كما إنظم شارل جونار الى قائمة المدافعين عن مشروع جامعة الجزائر وقد عبر عن دعمه خلال جلسة أعمال المندوبيات المالية المنعقدة في مارس 1907 "وإن الشهادات الخاصة التي كانت تمنحها المدارس العليا التحضرية، كانت تخدم التعليم المهني عبر المدارس المهنية اما الجامعة فتكون قادرة على تقديم العلوم البحتة والاعمال الحرة مما يضمن توظيفا دقيقا للمعارف في مجالات الصناعة والتجارة في الجزائر.[3]

وكان الهدف من إنشاء الجامعة هو استغلال الثقافة العربية الاسلامية في تدجين هذه المجتمعات وادماجها في منظومتها الثقافة الغربية بابعادها المتنوعة .[4]

-البريد المركزي الجزائري[5]:

بدأ الحاكم العام جونار بتحسين اوضاع الجزائرين، من خلال التقرب منهم عبر اقطار بعض الخصائص الاسلامية وقد تجلت هذه السياسية في احياء التراث المكتوب واطلاق برامج اجتماعية بالإضافة الى ادخال فن العمارة الاسلامية في تصميم المباني الادارية والعمومية

[1] _ أنظر: الملحق رقم 3.
[2] - حبيبة لفريد، المرجع السابق، ص88.
[3] - العكروت خميلي، جامعة الجزائر بين الاهداف الاستعمارية وتكوين الطلبة المسلمين الجزائرين1909_1956، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر-بن يوسف بن خدة ، 2009، ص53.
[4] - موسى هيصام، بن شنب والمحافل الاستشراقية مؤتمر الجزائر 1905 انموذجا سلسلة المحاضرات، الملتقى الدولي محمد بن شنب والاستشراق، المظية، الجزائر، من07-10ديسمبر 2014، ص227.
[5] _ انظر الملحق رقم4 .

وأطلق عليها style Jonnart[1] وهذا ما جعل الوالي العام جونار يستقدم الفنان عمرة قاقة[2]، الذي عمل على تصميم المبنى بريد المركزي[3].

- **مبنى البريد المركزي وزخرفته:**

شيد البريد المركزي سنة 1913 من طرف المهندس المعماري M. Voind بحيث مام تصميمه حسب النمط الموريسكي الاسلامي الاندلسي [4] حيث يظهر من الخارج بناياته الضخمة ذات الطوابق الخمس من شبكة النوافذ مختلفة الاشكال ويتميز هذا برواق مدمج بحيط بالطابق الاخير ويعلوه افريز من القرميد الاسطواني اخضر اللون، اما الواجهة فيعليها المدخل الرئيسي يزين سطحه شريط من الشرفات تتوسط فيه قبة كبيرة مثمنة الاضلاع وعلى طرفي الواجهة تنتصب فيه مأذنتين يحيط بكل منهما سور دائري قصير تعلوه شرفات مزخرفة وهو ما يترجم احياء التراث الإسلامي.

ج_تشجيع التعليم باللغة العربية:

[1] - عبد العزيز شهبي ، "البريد المركزي بمدينة الجزائر وظروف تشييده (1910-1913) المورسكية الجديدة: تاريخ وتراث في عصر عمر راسم"، المجلد7، العدد1، دراسات تراثية، ص65.

[2] **_عمر قاقة:** عمر بن محمد بن إبراهيم، المعروف بعمر قاقة، ولد سنة1858 بقمار وبها نشأ وترعرع، ذاع صيته في حرفة النقش على الجبس، وقد حذق هذه الحرفة بفضل حم العروسي التيجاني صاحب زاوية قمار، الذي استقدم النقاش أحمد بالطاهر بن بالقاسم التيجاني المضوي الفاسي (المغربي)، لنقش جامع الزاوية والأماكن الأخرى بها، حيث كان الشيخ العروسي يحث عمر قاقة على تعلم مكامن وأسرار هذه الحرفة التي لم يكن لها وجود في أرض سوف، سافر إلى تونس بقصدُ تحسين أدائه وعاد من هناك ومعه نماذج من الجبس المنقوش إلى الجزائر العاصمة، لإنجتز زخارف في قصر الصيف، وهو إقامة الحاكم العام في الجزائر. وأخذ عمر من الحاذقين لتلك الحرفة، حيت أصبح عالما في ميدان النقش على الجبس في سوف وعموم الجزائر لا يجاريه أحد ، وقدُ تحصل على العديد من الأوسمة وشهادات التقدير عرفانا له بإتقانه لتلك المهنة توفي عمر قاقة يوم 30_01_1941.أنظر: الجباري عثماني، العمارة والعمران في وادي سوف(1845_1900)م بعيون الرحالة والمستكشفين الفرنسيين، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد5، عدد1، 2016، ص35.

[3] - ابراهيم مياسي ،مقاربات في تاريخ الجزائر، ص253.

[4] _شريفة مهني، سهيلة مبارك سياسية الحاكم العام جونار في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري في مطلع القرن 20 ، 1900_1919مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر للتاريخ الحديث والمعاصر، ص40.

اصدر شارل جونار قرارا بتاريخ 9مارس 1917، يندرج ضمن جهود تنظيم المدارس الاسلامية [1]، حيث كان يسعى من خلال هذا القرار الى تعزيز الدراسات العربية الاسلامية، باعتبارها جزءا من سياسية الاهلية التي تهدف الى التقرب من الجزائرين، اذ رأى ان تحقيق مصالحه يتطلب توظيف قدراتهم والاستفادة من امكانياتهم [2]عمل جونار على تطوير مستوى التعليم اللغة العربية، وانشاء مكتبات في المدن الكبرى بهدف تسهيل تكوين مثقفين جدد، كما تم اعادة النظر في كفاءة الاساتذة من اجل تحسين جودة التعليم[3] وقد تضمن هذا القرار مايلي:

- **االمادة الاولى:** ينقسم طلاب المدارس الى الممنوحين وال تلاميذ احرار
- **المادة الثانية:** يقبل التلاميذ بعد اجراء مسابقة من بين الحاصلين على شهادة الدارسة الابتدائية البالغين من العمر سبع سنوات على الاقل وعشر سنوات على الاكثر.
- **المادة الثالثة:** يستمر الطلبة الناجحون الى القسم العالي من المدرسة في تمتع بالمحن.
- **المادة الرابعة:** يبلغ مقدار كل منحة301فرنك سنويا[4]
- **المادة الخامسة:** يشمل الاطار المدرسي لكل مدرسة اساتذة ومعيدين.
- **المادة السادسة:** تبلغ مرتبات المعيدين 1111فرنك
- **المادة السابعة:** يعمل الوقافون[5] المدارس وتتروح رواتبهم ما بين 1111و 2000 فرنك.
- **المادة الثامنة:** يعين الحاكم العام مدرسين بناءا على اقتراح من مدير التربية كما يعين الوقافون من ادارة التربية.[6]
- **المادة التاسعة:** يعين اساتذة هذه المدارس من بين الطلبة القدامى المجازين بشهادات من القسم العالي بمدرسة الجزائر العاصمة.

---

[1] - عبد القادر حلوش، سياسية فرنسا التعليمة في الجزائر، دار الامة، الجزائر، 2010، ص 247.

[2] - عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص248.

[3] - ابراهيم مهديد، الطرح الوطني في الفكر السياسي عند محمد بن رحال المدرومي نهاية القرن 19وبداية القرن20 ضمن كتاب التراث العلمي والثقافي لمدينة مدرومة ، جمع واعداد ميدون عزالدين، دار السبيل، الجزائر 2006، ص244.

[4] - كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر تاسيس وتطور1850-1950 . مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص111.

[5] **الوقافون:** هو مصطح يقصد به الحارس، أنظر:كمال خليل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث و المعاصر ، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص112.

[6] - نفسه، ص112 .

- **المادة العاشرة:** يسير كل مدرسة احد الاساتذة من جنسية فرنسية[1].

[1] - عبد القادر حلوش ، المرجع السابق ، ص 226_227.

خلاصة:

سلّط الفصل التمهيدي الضوء على شخصية شارل جونار قبل توليه حكم الجزائر، من خلال نشاطه في لجنة جول فيري وتكوينه الإداري والفكري. كما أبرز محاولاته المبكرة لاستمالة النخب الجزائرية عبر تشجيع طباعة التراث العربي الإسلامي، ودعمه لتشييد مبانٍ بطابع معماري موريسكي، مثل البريد المركزي، في إطار سياسة تهدف إلى كسب ولاء النخبة وإضفاء طابع إصلاحي على الوجود الاستعماري.

الفصل الأول: شارل جونار حاكما على الجزائر خلال مطلع القرن 20

1. الإجراءات القمعية لشارل جونار
2. إصلاحات شارل جونار

1. الإجراءات القمعية لشارل جونار

شكّلت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر منذ احتلالها عام 1830 سلسلة متواصلة من الإجراءات القمعية والتمييزية التي استهدفت المجتمع الجزائري في مختلف جوانبه السياسية، الاقتصادية، والثقافية. ومن بين أبرز الشخصيات التي جسّدت هذا النهج القمعي، يبرز اسم **شارل جونار**، الحاكم العام للجزائر خلال فترات متعاقبة في مطلع القرن العشرين، والذي لعب دورًا محوريًا في تكريس آليات الهيمنة الاستعمارية. فقد اعتمد جونار على ترسانة من السياسات القمعية تمثّلت في تطبيق **قانون الأهالي، مصادرة الأراضي، قمع الحريات،** ومحاولة **طمس الهوية الوطنية والدينية** للجزائريين. وتمثل فترة حكمه نموذجًا للسيطرة الاستعمارية التي سعت إلى فرض الأمر الواقع بالقوة، وترسيخ التفاوت بين المستعمرين والسكان الأصليين. إن دراسة إجراءات شارل جونار تفتح المجال لفهم أعمق لطبيعة النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر، والأساليب التي اتُّبعت لإخماد أي شكل من أشكال المقاومة أو المطالبة بالحقوق.

أ_قانون 19 ديسمبر 1900:

قرار يخول المستوطنين صلاحيات واسعة في حكم الجزائر وذلك بمنح الجزائر ميزانية مالية مستقلة وإنشاء المجلس المالي وهو بمثابة برلمان مستقل يشرف على سن القوانين التي تدير شؤون الجزائر ويحوز المستوطنون الأغلبية المطلقة فيه حيث ال يمثل المسلمون الجزائريون سوى ثلث المقاعد والتنصيب في هذه المقاعد يتم بالتعيين وبذلك أصبحت سياسة الإدارة الفرنسية تعتمد على إظهار مشاركة الجزائريين في إدارة بالدهم، جاء تعيين شارل جونار في منصب الحاكم العام سنة 1900 مساعدًا على إصدار ميزانية خاصة لإقليم الجزائر، حيث كان هذا الأخير يدافع عن الفكرة منذ 1892، وأصر بعد تعيينه على تنفيذ هذه السياسة، لكي يساعد على شغل نشاط كل من المستوطنين واليهود في شيء بنائي بدلاً من تركهم يتناحرون على لا شيء، ويعتبر قانون 19 ديسمبر 1900 من أهم التشريعات التي أصدرتها فرنسا

للجزائر وبمقتضى هذا الصك الجديد نال المعمرون الاستقلال المالي والشخصية المدنية، أصبح لهم ميزانية خاصة منفصلة عن ميزانية فرنسا ، كما تأسست مندوبيات مالية على إثر مرسوم 23 سبتمبر 1898 على شكل برلمان محلي ينظر في القضايا الاقتصادية بمشاركة المسلمين، حيث أصبح للجزائر شخصيتها المدنية واضطر المشرع الاستعماري إلى اصدار مرسوم آخر متعلق بالمجالس العامة.[1]

منح القانون الجزائر إنشاء مجلس مالي، وهو بمثابة برلمان مستقل يشرف على سن القوانين التي تدير شؤون الجزائر، ويحوز فيه المستوطنون على الأغلبية المطلقة، حيث لا يمثل الجزائريون سوى ثلث المقاعد ونصيب هذه المقاعد يتم بالتعيين، وبذلك أصبحت سياسة الإدارة الفرنسية تعتمد على إظهار مشاركة الجزائريين في إدارة بلادهم [2] ، وهذا يدل على أن يذا حرة قد أعطيت إلى الكولون لكي يديروا الشؤون المالية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالجزائر، إن ذلك القانون قد أعطاهم قوة مراقبة ميزانية الجزائر، وشبكة الخطوط الحديدية، والمواصلات والغاز والكهرباء، أذن لهم أن يشرفوا على الأشغال العامة ويطوروا موارد البلاد تحت وفوق الأرض [3].

ب_إنشاء المحاكم الردعية

تعتبر من المراسيم التي ميزت بداية من القرن العشرين حيث ظهرت هذه المحاكم حسب المرسومين البارزين بتاريخ 29 مارس 1902 وتم تعديلها بمرسوم آخر بتاريخ 9 أوت 1903.[4]

---

[1] - فرحات عباس ليل الاستعمار تر : أبو بكر ،رحال ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، د.ط، ص 101.

[2] – محمد بليل المجالس العامة للعمالات في الجزائر ما بين 1947 – 1954، ج1، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 104.

[3] - عبد الله مقلاتي، في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال إلى فاتح نوفمبر 1954، د.ط، وزارة الثقافة، الجزائر، ص 164.

[4] _ عبد القادر ولد أحمد، "التشريعات القمعية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاحتلال المحاكم الردعية 1902 أنموذجا"، مجلة المفكر الدراسات القانونية، جامعة ابن خلدون تيارت، العدد 06، 2019 ،ص 109 .

حيث تتكون هذه المحاكم من قاضي الصلح وقاضي اثنين يختارهما الحاكم العام سنويا أحدهما من بين الموظفين أو الاعيان الفرنسين والآخر من بين الموظفين أو الأعيان الأهالي[1]

وجاءت هذه المحاكم حسب ما يذكره يحي بوعزيز وبطلب من المجالس المالية والمفوضين الماليين الأوروبيين انشأت محاكم خاصة لمحاكمة الأهالي دون غيرهم عام 1902م عرفت بالمحاكم الزجرية وذلك عوضا عن محاكم الدرجة الأولى العادية ويرأسها شيخ البلدية أو أحد ممثلي الادارة بدلا من قضاة الصلح.[2]

كما تعرف ايضا بسلطة المحاكم الزجرية المختصة بالسكان الجزائريين فقط حيث ظهرت استجابة لمطالب الكولون وبهذا انشأت محاكم سمتها بالمحاكم الردعية علما أن المحاكم الزجرية حاكمت حوالي 71,161 جزائري ما بين 1902-1905 م 30 الف منهم من عماله وهران.

ظهرت المحاكم الرادعة كرد فعل على انتقاضاتي عين الترك وعين بسام مما دفع بالسياسيين الفرنسين بالضغط على هيئة التشريع لإصدار هذا القانون 1902 المتمهن في إنشاء المحاكم الرعية

لقد جاء تأسيس هذه المحاكم إثر الحملة التي شنتها صحافة المعمرين على الإدارة الفرنسية من عامي 1879 و 1889 متهمة في عدم توفير الطمأنينة للمستوطنين وتم إعلان المرسوم 01 جوان 1902م الذي يؤس للمحاكم الرادعة العمل وفق اجراءات خاصة وأحكامها غير قابلة للاستئناف.[3]

[1] - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج 2 ، المرجع السابق ، ص 106.

[2] - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ، الجزائر 2009، ص 41.

[3] – عبد القادر ولد احمد، المرجع السابق، ص 109.

في هذا الجانب يقول ابو القاسم سعد الله " اما القضاء الفرنسي فقد اتبع نشأة النظام والإدارة الفرنسية مند البداية فأنشأت المحاكم الابتدائية والجنائية و التجارية و العرفية و الاستثنائية وقضاء الصلح"

وحسب قوله ان المحاكم الرادعة حسب ظهور القوانين الادارية الخاصة بالمسلمين الجزائريين و عليه الجنح المرتكبة تنظر فيها المحاكم المتنوعة التي تخدم مصالح الادارة الفرنسية وعليه فالمسلمون محاكمتهم تسمى محاكم الجرائم والمحاكم الجنائية كانت تخص الأوروبيين كما يقول عنها " احمد توفيق المدني " ضيقت الخناق على هذه الامة و اخمدت انفسها وجعلتها تعيش في جو مظلم حالة ضغط و يصعب تصورها و قلما يستطيع العقل تصديقها"[1]

ج_فرض الضرائب العربية

لقد قام شارل جونار بفرض الضرائب خلال عهدته الأولى؛ والتي تعرف بالضرائب العربية وهي الزكاة والعشر واللزمة[2]، فلقد شرع الشعب الجزائري في دفع الضرائب العربية رسميا منذ عام 1845 بموجب الأمر الملكي الصادر بتاريخ 17 جانفي 1845 في مادته الثانية وكانت الضرائب العربية قبل هذا التاريخ تدفع عينا ثم أصبحت تدفع نقدا، وهي نوعان:[3]

[1] -أبو قاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة و التحرير 1830–1962 ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2007 ، ص76.

[2] - **اللزمة:** وهي الضرائب الخاصة بالقبائل في الجنوب وهذه الضريبة لا توجد لها أسس دائمة. ينظر إلى محمد يترش، كريم ولد النبية، "استمرار تسلط الضرائب العربية على قبائل عمالة وهران 1830–1918" ، مجلة عصور الجديدة ، المجلد 10، العدد 01، مارس 2020 ، ص332.

[3] – إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني ما بين 1850و1919 دراسة حول المجتمع الجزائري الهوية والثقافة الوطنية ، د.ط، منشورات دار الأديب، الجزائر، د.س، ص 21.

_الضرائب العربية المباشرة :

هي الضرائب التي تعرض على الأشخاص الماديين والمعنويين وتقتطع مباشرة كضريبة المهنة وضرائب الدخل العام وضريبة العقارات وحقوق الجمارك والضرائب البلدية أهمها الضرائب على الكلاب وثيران الحراثة وحقوق ذبح الحيوانات وغيرها ...

دفع الجزائريون نسبة 76% من قيمتها الإجمالية سنة 1907 وقد مثلت الضرائب البلدية أكثر من ربع قيمة الضرائب المفروضة على الجزائريين الذين كانوا يدفعون ما بين 80 و 86 % من إجمالي ضرائب البلدية.[1]

_الضرائب غير المباشرة :

وهي التي تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات كالرسم على القيمة المضافة وحقوق الطبع والتسجيلات والرخص المختلفة وحقوق الصيد وغيرها أما الكولون فقد أعفوا من ضريبة الدخل وضريبة التركات التي كانت سارية بفرنسا، وبالجملة فقد كان الجزائريين يدفعون في مطلع القرن العشرين ضعف ما يدفعه الكولون من الضرائب دون الإفادة منها مما قلص مواردهم وضاعف من شقائهم وحرمانهم ، زيادة على ذلك نظام الغرامات بالتزامن مع تطبيق هذا النظام الضريبي المرهق لجأت سلطات الإحتلال إلى تسليط سلاح الغرامات كالتهمة بحرق الغابات.

د_جونار خلال فترة التجنيد

لقد مثلت سنة 1907 مرحلة حاسمة سيطر فيها موضوع التجنيد الإجباري للجزائريين على جدول أعمال الطبقة السياسية والمؤسسة العسكرية في فرنسا أين عمدت إلى تعين لجنة كلفتها بمهمة التقصي في إمكانية تطبيق التجنيد الإجباري على الجزائريين وقد صادقت هذه اللجنة على ذلك مع اجراء بعض التعديلات التي تسهل القيام بذلك.

[1] - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر المطبعة العمرية، د.ط، د.س، ص 284_287.

وفي هذا الإطار طرح ميسيمي[1] مقرر الميزانية الحربية سنة 1908 فكرة التجنيد الإجباري للجزائريين وقد تراجع تعداد الجيش الفرنسي فبعدما كان العدد في سنة 1899 حوالي 21500 فرد أصبح في سنة 1908 يقدر ب 21000 فرد.[2]

عارض الحاكم العام شارل جونار في 12مارس 1908 الخدمة العسكرية حيث يرى بأن مسألة التجنيد الإجباري هي في الأساس مبدأ للإجبار والإكراه حيث قال: لن يشمل التجنيد جميع الناس ومع هذا فالجميع يشعرون بأن هذا الخطر يهددهم فلا داعي لخلق الذرائع "، أما فيما يخص التعويض السياسي مقابل الخدمة فقد أكد على ضرورة التمسك بقانون الأنديجينا وبالمحاكم الردعية؛ غير أن خاتمة التقرير ورد فيها:" أنني لا أعارض تجنيد الأهالي مبدئيا لأن التجنيد الإجباري سيفرض نفسه في يوم من الأيام"، فقد رفض جونار مشروع التجنيس ومنح الحقوق السياسية للأهالي وأوصى بإجراءات انتقالية كاستدعاء المجندين وهم في سن 18 عاما، فقد عارض شارل جونار مطالب الخدمة العسكرية التي كان يرى فيها الكثير من الظلم في حق الشعب الجزائري لكنه في المقابل وافق على التجنيد الإجباري لكن بشروط معينة. وقد وضع كليمنصو بصفته وزير الداخلية ورئيس الحكومة التجنيد الإجباري موضع التنفيذ بالموازاة مع الإنخراط ، وبمقتضى مرسوم جويلة 1908 أمر بإحصاء الجزائريين الذين بلغوا 18 سنة كما طرحت فكرة إحصاء للشبان الجزائريين مجددا بموجب مرسوم 19 أكتوبر 1909 الذي نص على إجراء إحصاء للشبان الجزائريين غير المجنسين[3] وفي سنة 1918 طرح مشروع يمنح للمسلمين حرية الإلتحاق بكل الرتب العسكرية والمساواة في الأجور.

---

[1] - **ميسيمي**: ولد في 31 جانفي 1869 بمدينة ليون الفرنسية، التحق بالمدرسة العسكرية بسان فتخرج منها برتبة ضابط، انتخب نائبا في الفترة 1909–1912، شغل منصب وزير المستعمرات سنة 1911 في حكومة أرنست مونيس ، أنظر: ناصر بلحاج، موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بوزريعة الجزائر، 1912، ص 22_21.

[2] – علي رزيق، "مظاهر رفض الجزائريين للتجنيد الإجباري " ثورة الأوراس 1916 أنموذجا " ، مجلة قضايا تاريخية، العدد 11 ، ديسمبر 2019 ، ص 121.

[3] _ناصر بالحاج، الهجرة كمظهر من مظاهر رفض الجزائريين للتجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي فيما بين (1908-1912)، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد29، العدد1،ص420.

اتخذت المعارضة الجزائرية التجنيد العسكري بصفة إجبارية، حيث اتخذ عدة أشكال منها الشغب في الشوارع والاختفاء والهجرة وكذلك المظاهرات الجماعية التي شهدتها العملات الثلاث من بينها تلمسان، حيث خرج في هاته المظاهرات التي كانت في سنة 1908 حوالي 10 آلاف نسمة، ونجد أن الجزائريين عارضوا التجنيد الإجباري منذ أن كان مشروعا قبل أن يصبح قانونا رسميا، وقد تزايدت الإعتداءات بينهم وبين الفرنسيين خصوصا ما بين سنتي 1911-1912 حيث تم اغتيال شخص فرنسي" قارسيا خوان " من طرف جزائري وذلك ببلدية بوتليليس في أفريل 1911.

وبعد أن أصبح التجنيد الإجباري قانونا في 1912 تعددت مواقف الجزائريين منه إذ تمثلت في تشكيل الوفود وتقديم العرائض من طرف النخبة حيث قاموا بتحرير عريضة أطلق عليها "بيان الشباب الجزائري" . وقد اعتبروا في هاته العريضة أن القانون كان غير عادل لأنه جعل الجزائريين يجندون في الخدمة العسكرية لمدة 3 سنوات ما يقبله سنتين للفرنسيين.

وما يستخلص مما ورد ذكره فإن سبب رفض الشعب الجزائري للتجنيد الإجباري لما كان يفرض عليهم من أعمال شاقة في الحروب التي كانت تقبل عليها فرنسا بالإضافة للوعود الكاذبة من أجل نيل الجزائر لاستقلالها وأخذ الحرية وكذلك التفرقة بين الجزائريين والفرنسيين في الخدمة العسكرية، فعمل جونار بإدخال جملة من التعديلات في قانون التجنيد الإجباري لإقناع الشعب بقبوله.

هـ_تطبيق الادماج

خلال فترة حكم شارل جونار كحاكم عام للجزائر (من 1900 إلى 1905)، كانت الجزائر تُعتبر مستعمرة فرنسية، وكان الهدف من سياسات الإدماج التي تبناها الاحتلال الفرنسي هو

دمج الجزائر في الهيكل الاستعماري الفرنسي، لكن بشكل مجزأ وغير متساوٍ. هنا بعض النقاط الرئيسية حول تطبيق الإدماج في تلك الفترة[1]:

_إدماج النخبة الجزائرية:

- في بداية الاستعمار الفرنسي، كانت هناك بعض المحاولات لإدماج النخبة الجزائرية في النظام الاستعماري الفرنسي. كان هذا يشمل إعطاء حقوق سياسية محدودة لبعض الجزائريين، مثل بعض الأعيان الذين كان لهم حضور اجتماعي في الجزائر.
- رغم ذلك، كان هذا الإدماج انتقائيًا، حيث كانت السياسة الفرنسية تركز على خلق طبقة محلية تتعاون مع الاستعمار، مثل النواب الجزائريين الذين تم انتخابهم للمشاركة في البرلمان الفرنسي في مرحلة معينة.

_السياسات التعليمية:

- تطبيق الإدماج في التعليم كان يشمل محاولة فرض النظام التعليمي الفرنسي في الجزائر، حيث بدأ الاستعمار الفرنسي في بناء مدارس خاصة للمستعمرين الفرنسيين، بينما كانت المدارس الجزائرية التقليدية تُقمع.
- كان الهدف من ذلك هو تعميم التعليم الفرنسي على الجزائريين، ولكن كانت هناك فجوة كبيرة بين نوعية التعليم المقدم للأوروبيين والتعليم المقدم للجزائريين.

_التجنيد الإجباري:

- من أبرز ملامح الإدماج القسري في الجزائر خلال فترة حكم شارل جونار كان التجنيد الإجباري للجزائريين في الجيش الفرنسي.

[1] - بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي1830-1930 ، دار الحكمة، الجزائر ، 2010، ص 91.

- هذا التجنيد الإجباري كان جزءًا من محاولات دمج الجزائريين في النظام العسكري الفرنسي، حيث كان يتم إجبارهم على القتال في الحروب الأوروبية، مثل الحرب العالمية الأولى، دون أن يكون لهم أي دور في اتخاذ القرارات السياسية أو العسكرية[1].

_ القوانين الخاصة بالإدماج:

- في عهد شارل جونار، تم توسيع تطبيق القوانين الفرنسية في الجزائر بشكل متزايد، مثل قانون الأهالي الذي كان يميز بين الجزائريين الفرنسيين (الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية) والأهالي الجزائريين (الذين كانوا يُعتبرون رعايا مستعمرين).
- كانت هذه القوانين تتعلق بشكل أساسي بالحقوق السياسية والاجتماعية، حيث كان الجزائريون المسلمين يُمنحون بعض الحقوق المحدودة، بينما كانت غالبية الحقوق الأخرى مقتصرة على المستوطنين الفرنسيين[2].

_تطبيقات اقتصادية واجتماعية للإدماج:

- الإدماج الاقتصادي كان يهدف إلى دمج الاقتصاد الجزائري في النظام الاستعماري الفرنسي. هذا شمل الاستيلاء على الأراضي الزراعية الجزائرية وتحويلها إلى مزارع خاصة بالمستوطنين الفرنسيين.
- في الوقت نفسه، كان الجزائريون يُجبرون على العمل في هذه الأراضي أو في مشاريع أخرى كانت تحت إشراف الفرنسيين.

رغم هذه المحاولات من قبل النظام الاستعماري الفرنسي لـ "إدماج الجزائر "في النظام الفرنسي، فإن هذا الإدماج كان في الغالب إدماجًا مجزأً وغير متكافئ .كانت هناك فجوة واسعة بين حقوق المستوطنين الفرنسيين وحقوق الجزائريين، حيث كانت السياسات الاستعمارية تهدف إلى استغلال الجزائر بدلاً من خلق مجتمع متساو.

[1] ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة مابين الحربين 1918_1930، د.ط، منشأة المعارف، مصر، ،2001، ص 54.

[2] يحي بوعزيز، الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه، 1912_1948، د.ط، دار البصائر ، الجزائر، 2009، ص16.

2_ إصلاحات شارل جونار

أ_ تعريفها :

هي عبارة عن الميثاق أو الدستور الذي حدد الوضع القانوني للمسلمين الجزائريين وهو أهم تشريع خاص بالأهالي قبل قانون 20 سبتمبر 1947 المعروف بتشريع الجزائر ، حيث جاءت هذه الإصلاحات بعد مبادرة قام بها جورج كليمنصو[1] (George Clemenceau) الذي راسل رئيس الجمهورية (Raymond Poincare) ورئيس الحكومة (BriandAristid) وذلك من أجل جلب انتباههما بتطبيق مبادئ الإصلاحات الموافق عليها من خلال التصويت الذي حدث في فيفري 1919.

وهكذا أصبحت الإصلاحات ممكنة لما أصبح جورج كليمانصو رئيس للحكومة وقيامه بتعيين جونار (Jonar) حاكما عاما على الجزائر ، وأدخل كليمانصو البعض من التعديل على القانون الإصلاحي خاصة فيما يتعلق بعلاقة الجزائريين بالإستعمار والتي عرفت إنسدادا طيلة القرن التاسع عشر .[2]

ب_ الإصلاحات الإدارية : تمثلت في :

- إحياء مجالس الجماعات في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة بعد إلغائها سنة 1884 بدعوى تطبيق سياسة الإدماج وتوسيع النظام المدني وكان الهدف المعلن من إعادتها هو حماية سكان هذه البلديات من الاستغلال الفاحش لهم من طرف المعمرين وحكم رؤساء البلديات تنتخب لأربع سنوات ويتراوح عدد أعضائها من 6 إلى 16 عضوا حسب سكان الدواوير .

---

[1] – جورج كليمانصو (George Clemenceau) سياسي ورجل دولة فرنسي، رأس الوزارة مرتين (1906–1909) و (1917–1919) لقب بالنمر وصانع النصر، قضى عدة سنوات معلما وصحفيا بالولايات المتحدة، انتخب عضوا بمجلس النواب (18931876) و عضوا بمجلس الشيوخ منذ 1902 وفي سنة 1906 أصبح وزيرا للداخلية ورئيسا للوزارة . انظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.ن) ص 138 .

[2] – عبد الحميد زوزو، الفكر الساسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 75 .

- إبقاء أو تعيين القياد بيد الحاكم العام في البلديات المختلطة وبالتالي حافظوا على وظائفهم.
- توزيع قياد البلديات المختلطة إلى 6 أقسام وأصبحوا يتقاسمون رواتب قيمتها من 4000 إلى 7000 فرنك أما القياد في البلديات المختلطة الذين لديهم 12 سنة خدمة يستطعون الوصول إلى مرتبة آغا أو باشا آغا ، بينما في البلديات التامة لا يتعدى مرتبهم 4000 فرنك.
- رفع أحكام الأنديجينا عن الهيئة الإنتخابية الجديدة ذات العدد (425000).
- الغيت الضرائب الخاصة بالأهالي الضرائب العربية .

ج_الإصلاحات العسكرية :

تزامنت فترة حكم شارل جونار مع مرحلة الخدمة العسكرية، وقد سعى خلالها إلى إدخال مجموعة من الإصلاحات في المجال العسكري لصالح الأهالي الجزائريين، تقديراً للتضحيات التي قدموها خلال الحرب العالمية الأولى سنة 1914.[1]

ومن بين أهم هذه الإصلاحات قانون 6 فيفري 1919، الذي جاء ضمن جهود الحكومة الفرنسية لتطوير سياستها في الجزائر.[2]

تم إعداد هذا القانون بناءً على تقرير لجنة تحقيق زارت الجزائر سنة 1916،[3]حيث قام الحاكم العام شارل جونار بصياغة مشروعه. وقد تضمن هذا القانون عدة بنود سياسية ومدنية، تناولت مسألة منح الجنسية الفرنسية للجزائريين، بالإضافة إلى حق الترشح والانتخاب.

[1] – جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث، د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص181.

[2] عبد الله مقلاتي ، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1954 ديوان المطبوعات الجامعية، 2014 ، ص63.

[3] - فتيحة صافر، حركة الشبان الجزائريين وظهورها فيما بين (1900–1930)، اطروحة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر جامعة وهران احمد بن بلة، ، 2016 ص186.

ومن بين الشروط المطلوبة للحصول على الجنسية الفرنسية[1]:

1. أن يبلغ الشخص 25 سنة
2. أن تكون له إقامة متواصلة في نفس البلدية لمدة سنتين.
3. أن لا تكون له سوابق عدلية.
4. أن يكون قادراً على القراءة والكتابة باللغة الفرنسية.
5. أن يكون موظفاً لدى الإدارة الفرنسية أو متقاعداً منها.
6. أن يكون حاصلاً على وسام فرنسي.
7. أن يكون والده من جنسية فرنسية.

أما في ما يخص التمثيل النيابي، فقد أقرّ القانون ظهور فئة جديدة من الناخبين الجزائريين، وُضِعت قانونياً بين الرعية والمواطن الفرنسي. فكل جزائري مسلم تتوفر فيه الشروط التالية يُسمح له بالترشح أو انتخاب ممثليه في المجالس المحلية:

- أن يبلغ 25 سنة.
- أن يقيم سنتين متتاليتين في نفس البلدية.
- أن يكون قد أدّى الخدمة العسكرية.
- أن يكون مالكاً زراعياً أو تاجراً.[2]

كانت مشاريع قوانينها قد سبقت غيرها اي في فيفري _مارس 1918بسبب ظروف الحرب.

- يجوز للمواطنين المسلمين الارتقاء الى جميع المراتب العسكرية حتي العليا منها خلافا لما كان في السابق حيث كان الارتقاء يكون لمرتبة (يوتنان).[3]

[1] - عبد القادر بلجة، مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري،1907-1945، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بلعباس الجيلالي اليابس ،2015_2016، ص236.

[2] - نفسه، ص236-237 .

[3] - الارشيف الوطني التونسي، الإصلاحات الوطنية في الجزائر ، خطاب سمو السيد جونار الوالي العام على البر الجزائري، 02 جوان 1918، مطبعة فونتانا ، الجزائر 1918، ص5 ، انظر الملحق رقم 1.

- التسوية التامة بين العسكريين الوطنين والعسكريين الفرنسيين من جانب نفقات التقاعد والاعانات المقدمة لهم عند عجزهم عن الخدمة الحربية (ريفورم).[1]

صادق مجلس النواب الفرنسي على قانون يتيح للمواطنين الجزائرين المسلمين امكانية نيل الجنسية الفرنسية وذلك وفق شروط محدد جاءت على النحو التالي:

_مساعدة الوطنيين المسلمين الجزائريين على نيل الجنسية الفرنسية الكاملة.

يعتبر الوطنيون الجزائريون المسلمون ممن يتقدمون بطلب التجنس الجنسية الفرنسية الكاملة خاضعين الاحكام القانون الصادر يوم 14جويلة 1865 ووفقا لما يقتضيه القانون الاعلى.

يمكن لاي جزائري مسلم مقيم في شمال افريقيا ان يطلب الجنسية الفرنسية الكاملة اذا توفرت فيه الشروط التالية:

- ان يكون قد تجاوز سن 25.
- ان يكون متزوجا بامراة واحدة او اعزبا
- ان لا يكون محكوم عليه بعقوبة جنائية او جنحة خطيرة او قد ارتكب جرائم سياسية او اعتبر تهديدا لاامن العام او وصف بسوء سلوك سياسي.
- ان يكون قد اقام لمدة سنتين متتالتين في نفس البلد (فرنسا او الجزائر او احدى المستعمرات الفرنسية) او داخل دائرة ترابية للحماية الفرنسية.
- ان تكون له خدمة سابقة في الجيوش البرية او البحرية وسار فيها سيرة محمودة وشهادة تعطى له في ذلك .[2]

1. قوانين تقييد مشاركة الجزائريين المسلمين في الحياة السياسية خلال الاستعمار الفرنسي.

- منذ سنة 1875تم وضع قيود على مشاركة المسلمين في المجالس المنتخبة اذ نص القانون على الا يكون عدد الاعضاء المسلمين فيها اكثر من عدد الاعضاء الفرنسيين

[1] - الأرشيف التونسي، المرجع السابق، ص 5 .
[2] _نفسه ص 17 _18، انظر الملحق رقم 1.

واذا تم انتخاب جزائريين مسلمين فإن مشاركتهم تبقى محدودة ولا يمكنهم التصويت للشؤون البلدية الا اذا كانو حاصلين على الجنسية الفرنسية حتى وان تم انتخابهم رسميا

- تصدر اوامر تنظيمية خاصة لتحديد كيفية انتخاب اعضاء المجالس التمثيلية بالنسبة للمسلمين سواء في المجالس المحلية او البلدية او غيرها ويشترط في الناخب ان يكون مسجلا ضمن قائمة خاصة او يكون لديه مسكن دائم او يملك منصبا ثابتا وتمنع فئات معينة من المسلمين من التصويت خاصة من صدرت ضدهم احكام او الذين لا يعتبرون اهلا من وجهة نظر الادارة الاستعمارية.
- حتى اذا حصل المسلمين الجزائريون على الجنسية الفرنسية فإنهم لا يمنحون نفي الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون فالقانون يمنعهم من تقلد بعض الوظائف الرسمية حتى و لو توفرت فيهم الشروط القانونية بحجة ان هذه الوظائف لا يمكن منحها الا للفرنسيين الأصليين.[1]

د_الإصلاحات الاقتصادية والإجتماعية:

-استغلال الغابات:

من بين اهتمامات شارل جونار في المجال الاقتصادي استغلاله للغابات حيث رأى ان حماية واستغلال الغابات المستعمرة امر في غاية الاهمية وقد ظهرت الانجازات المحققة في هذا المجال منذ فرض الميزانية الخاصة من خلال انشاء شبكة واسعة من الخنادق الوقائية لحماية الفليين من خطر الحرائق حيث ارتفعت ارادات الغابات في عهدة شارل جونار الى 354000 فرنك في عام 1900م و1800000 فرنك في عام 1901 م والى ما يقارب الى يقارب خمسة ملايين في عام 1907 وقد اشار جونار الى ان الخرائ كانت تكلف المستعمرة مبالغ كبيرة كل سنة لكن بفضل اجراءات التي طبقها رؤساء الاقسام تراجعت الخسائر خلال

[1] -الأرشيف الوطني التونسي ، المرجع السابق، ص 22، انظر الملحق رقم 1.

سنوات الثلاث الاخيرة واضاف قائلا " بفضل قوة اليقضة اصبح من الممكن الدفاع عن الاشجار والمحافظة عليها لهذا البلد بشكل افضل من اي مكان اخر[1].

-محاربة الربا:

اعتبر الحاكم العام الفرنسي جونار ان الربا من اخطر الافات التي اصابت المجتمع الجزائري حيث وصفها بانها"من اسوء القروح التي اصابت الجزائر " وبين انها كانت سببا في تجريد اصحاب الاملاك الصغيرة من ممتلكاتهم كما انها ساهمت في زيادة عدد الفقراء والمنبوذين والكادحين وفي العديد من المناسبات وجه جونار خطابات الى موظفين الفرنسيين في الادارة الاستعمارية مؤكدا على واجبهم في بذل الجهود والتصدي لهذه الظاهرة وتخليص رعايا الجزائريين من اثارها التخريبية وفي هذا السياق اصدر منشورين رسميين في 16 فيفري و12 مارس 1907والذي حث فيهما على الجمع الادلة التي تثبت تورط الربا حتى وان استدعى ذلك فتح خزائن المرابيين معترفا بان القمع والردع امران ضروريان لوقف هذه المعاملات[2] وقد دفعه تفشي الربة في سنة 1907 الى التوجه نحو القرض الفلاحي التعاضدي الذي كان الاوروبيون قد طوروه منذ سنة 1902 ولكنه لم يشرع بتطبيق تلك السياسة كبديل لعجزه عن محاربة الربا سنة 1908[3] .

-إقامة المنشآت الصحية:

سعى جونار الى تطوير وتأسيس الهياكل العمومية فعمل علر تحسينها وجعلها في متناول المسلين كما قام بتوسيعها بشكل كبير وقد الغى بعض المناصب القابلات التي كانت قد فتحت سابقا ووفر ثلاثة مناصب جديدة في نوفمبر 1903 كما عين اطباء لتقديم المساعدة

---

[1] – Charles (jonnart): Discours de M. Jonnart Gouverneur Général de L'Algérie Au banquet du conseil Général de constantine (6mars1908). Imprimerie Adminisrative victor Heintz Algre 1908 ,P16.

[2] - شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2 ، المرجع السابق ص678.

[3] –أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900_1930 ،ج2 ، المرجع السابق، ص107.

المجانية للاهالي خاصة في المناطق الداخلية[1] اما في المدن فقد امر جونار بتنظيم الفحص المجاني للنساء واطفال الاهالي ووجه ندائين كان احدها ووجه للطبيبات الفرنسيات للعمل في الجزائر والثاني جمع التبرعات المالية في سنة 1904تم الشروع بتكريم اعوان طبيين حيث كان يتم توظيفهم من بين خريجي المدارس بعد ان يخضعو لتكوين طبي لمدة سنتين ثم يوجهون لاحقا لمساعدة الاطباء في اداء مهامهم الا ان هذا المشروع واجه موجة من الانتقادات من كرف المجالس العامة التي عبرت عن رفضها لمبادرته الصحية[2].

جدول(1) يوضح عدد المصحات التي تم تأسيسها على عهد شارل جونار وعدد المرضى في المستشفيات

السنوات.	1908-1903	1910	1919
عدد المصحات	75	85	89
السنوات	1900	1905	1909
عدد المرضى	16.431	16.975	25.431

_استغلال السكك الحديدية:

اهتم الحاكم العام الفرنسي شارل جونار باستغلال شبكة السكك الحديدية في الجزائر، حيث دعا إلى بذل مجهودات كبيرة لتوسيع هذه الشبكة وإنشاء خطوط جديدة داخل المستعمرة.

واعتبر جونار أن هذا المشروع سيساهم في تلبية الاحتياجات الاقتصادية للبلاد، مشيرًا إلى أهمية النقل في تعزيز النشاط التجاري والزراعي، حيث قال:

[1] - يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912_1948،المرجع السابق، ص15_16.

[2] - شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ص680_697.

"إن مما لا شك فيه أن خط السكك الحديدية هو أداة فعالة"، في إشارة إلى دورها في تسهيل التحكم في المستعمرة وربط المناطق المختلفة لخدمة المصالح الفرنسية.

أقرّ جونار في موضع آخر أن نظام النقل المعتمد في الجزائر كان بعيدًا عن تلبية احتياجات المستعمرة، بل إن معظم الخطوط الموجودة لم تكن لها أي فائدة استراتيجية حقيقية في نظر المصنعين[1].

دعا الحاكم العام شارل جونار إلى تصويت على قانون 12 جويلية 1912، والذي يقضي بتسليم خطوط السكك الحديدية الحديثة للجزائر، معتبرًا أن هذا القرار يحمل فائدة كبيرة للمستعمرة. وقد صرّح قائلاً:

"إن تسليم خطوط السكك الحديثة للجزائر يعترف بها الجميع بأنها مفيدة للمستعمرة."

لكنه في نفس الوقت أشار إلى أن الحكومة المركزية الفرنسية، ولسنوات طويلة، لم تكن تهتم سوى بعدم السماح للجزائر بتحقيق فائدة كبيرة من طرقها، إذ قال:

"لم يكن للحكومة المركزية أي قلق آخر غير منع الجزائر من جني الكثير من الفائدة المضمونة من الطرق الجزائرية."

وكان الهدف الحقيقي من وراء هذه السياسة هو خدمة مصالح الإدارة الفرنسية، حيث قال جونار بكل وضوح:

"عادةً ما يكون مشروع استغلال السكك الجزائرية بمثابة مصالح استثمارية كبيرة لنا."[2]

[1] - Charles jonnart: op_cit. P16
[2] - Charles jonnart: op_cit ,P17.

-الاصلاحات الثقافية والتعليمية:

أ_المدارس:

_ إنشاء المدارس الإبتدائية:

يُعد التعليم الابتدائي الأساس الذي تُبنى عليه عملية تنشئة الأطفال وتكوينهم وفقًا للسياسة التعليمية المتبعة، كما يُعتبر الخطوة الأولى لتحقيق سياسة الإدماج. ولهذا السبب، عمد الاستعمار إلى تقسيم التعليم الابتدائي إلى ثلاث مراحل رئيسية:

تبدأ بالمرحلة التحضيرية، التي تهدف إلى تهيئة الطفل نفسيًا وتعليمه المبادئ الأولى مثل القراءة والكتابة.

تليها المرحلة الثانية، حيث يتم تعميق ما تعلمه الطفل من معارف ومهارات.

وأخيرًا المرحلة الثالثة، التي يُنهي فيها الطفل تعليمه الابتدائي ويحصل على شهادة التعليم الابتدائي الأساسية[1]، وفي هذا السياق، شهد عدد الت**مدارس** ارتفاعًا ملحوظًا؛ إذ بلغ في سنة 1908 حوالي 33,400 تلميذ، أي بنسبة 4.34%، ليرتفع لاحقًا إلى نحو 47,200 تلميذ، مما يعكس تزايد الإقبال على التعليم رغم الظروف الاستعمارية وفي سنة 1914 بلغ عدد التلاميذ نسبة 5٪ .[2]

_تعليم البنات:

بعدما رأت فرنسا عدم اقبال الجزائريين على المدارس التي انشأتها لتعليم ابنائهم لخلوها من التعليم العربي والاسلامي اصدرت في جوان 1898 قرارا ينص على تعيين 33مدرسا باللغة

[1] – عبد الحميد عومري، الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر 1880_1914، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث ل. م. د في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017، ص 82.

[2] - Guy perville. Les élus algériens de l'université française (1880-1962)edition Casbah, Algérie, 2004,p18.

العربية والدين الإسلامي[1] ، ومن بين هذه المدارس مدارس تعليم البنات، نجد عدة أنواع، منها المدرسة الابتدائية لبنات الأهالي.

تنقسم هذه المدارس إلى:

مدارس لتعليم الحرف اليدوية.

مدارس مهنية لتعليم البنات، وتحتكم كل مدرسة على عدة أقسام.

ففي سنة 1898، كان هناك خمس مدارس بلغ عدد التلميذات فيها حوالي الف وثلاث مئة تلميذة

وفي سنة 1900، بلغ عدد التلميذات حوالي الف وخمس مئة.

وقد كان عدد التلميذات في تزايد مستمر، حيث بلغ في سنة 1909 حوالي ثلاثة آلاف وثلاثمئة تلميذة موزعات على ثماني عشرة مدرسة.

كما قام الحاكم العام "جونار" بكتابة تقرير كشف فيه أنه بين سنتي 1914 و1918، عرفت نسبة المتعلمات الجزائريات في المدارس تزايدًا ملحوظًا.

والجدول (2) يوضح تطور تعليم البنات منذ 1898 إلى 1919 م حسب المدارس[2].

السنة	عدد المدارس	عدد التلميذات
1889	5	1300
1900	7	1500
1905	11	2100
1907	15	1600

[1] فتحية بن حميد، "تعليم المرأة الجزائرية اثناء الفترة الاستعمارية، عند الشيخ بن باديس نموذجا"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مجلد 9، العدد3، ديسمبر 2018، ص 14.

[2] عبد القادر حلوش، المرجع السابق ، ص220.

1907	18	3300
1914	/	3392

_تنظيم التعليم في المساجد:

منذ بداية ولايته الأولى، حرص شارل جونار على تنظيم التعليم داخل المساجد وتشجيعه، حيث وجّه حكام ونواب الأقاليم إلى حضور هذه الدروس ومنحها طابعًا من الحيوية والنشاط. كما أصدر بيانًا عامًا طالب فيه جميع المسؤولين في الجزائر بحثّ السكان، وخاصة الراغبين في التوظيف بمجالات مثل التعليم أو القضاء، على حضور دروس المساجد[1].

وقد شملت هذه الدروس التي يشرف عليها موظفون رسميون مواضيع متنوعة كالنحو، الصرف، الحساب، الفرائض، الأدب، الحديث، والتفسير. واعتبر الحاكم العام أن هذه الدروس تندرج ضمن الأهداف التي رسمها للإصلاح سنة 1895م[2].

واستمر جونار في دعمه لهذا النوع من التعليم خلال ولايته الثانية التي كانت أطول، حيث أصدر في 6 ماي 1905م قرارًا يقضي بتنظيم هذا التعليم وتوسيعه، مع فرض الرقابة على بعض الدروس[3].

وفي هذا السياق، عيّن ابن موهوب مفتياً على قسنطينة ومدرساً بالجامع الكبير، كما عيّن عبد الحليم ابن سماية مدرساً بالجامع الجديد في العاصمة[4].

صدر تقرير سنة 1907م تناول واقع التعليم الذي كان يقدّمه المدرسون في مساجد مدينة الجزائر. وقد ركّز التقرير على تنظيم الدروس وتوجيهها بما يخدم أهداف الإدارة الاستعمارية الفرنسية. ومن بين المساجد التي شملها هذا التنظيم نذكر:

---

[1] - حبيبة لفريد، المرجع السابق، ص75.

[2] - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي(1830_1954)، دار الغرب الاسلامي، بيروت1998، ج3، ص67.

[3] – نفسه، ص67.

[4] – حبيبة لفريد، المرجع السابق، ص75.

- **المسجد الكبير:**

كان يُدرّس فيه السيد الحفناوي خمس مرات في الأسبوع، من منتصف النهار إلى الساعة الواحدة. وكان يحضر دروسه عدد من عمّال المسجد البسطاء، إضافة إلى بعض المسلمين الوافدين من خارج المدينة. شملت دروسه مبادئ العلوم الأوروبية التي سعى إلى تبسيطها وجعلها مقبولة لدى المتعلّمين، إلى جانب تقديمه لدروس في الفقه الإسلامي[1].

- **مسجد سفير:**

أشرف عليه السيد مصطفى كمال، الذي كان يُلقي دروسًا في القواعد اللغوية خمس مرات في الأسبوع. وقد عُرف بتشجيعه على حرية الفكر في العقيدة، وسعيه إلى التأثير في مستمعيه بأفكاره[2].

وسعيًا لتعزيز الرقابة والتحكم في مضمون التعليم، كلّف شارل جونار مديري المدارس الشرعية الفرنسية – وهم مستشرقون فرنسيون كانوا يخدمون الإدارة الاستعمارية أكثر مما يخدمون التعليم – بممارسة تفتيش سنوي على الدروس المقدمة في المساجد، ورفع تقاريرهم إلى الوالي في المناطق المدنية أو إلى الحاكم العسكري في المناطق العسكرية.

أما الهدف الأساسي من هذا التعليم، فكان يقتصر على نشر ثقافة عامة بسيطة تشمل المتعلمين وغير المتعلمين، وهو نفس التوجه الذي كان سائدًا في التعليم بالمساجد قبل الاحتلال الفرنسي[3].

وفي إطار تنظيم هذا التعليم، أصدر جونار قرارًا بتاريخ 18 فيفري 1914م ينص على تحديد مرتبات المدرسيفي المساجد، وتقسيمهم إلى ثلاث فئات، مع تسجيل زيادة في الأجور

[1] - عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1900)، موقع للنشر، الجزائر، 2010 ص232.

[2] - ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق ص158_159.

[3] - عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص212.

مقارنة بالفترة السابقة. كما سعى هذا القرار إلى توحيد برامج الدروس في مختلف المساجد. وقد بيّن الجدولان (3) (4) تفاصيل هذه المرتبات قبل وبعد صدور المنشور[1].

الجدول 3:

تقارير	مرتبات مدرسين
1905م	2100فرنك
1906	1200فرنك
1908	900فرنك

الجدول4:

طبقات المدرسين	راتبهم السنوي
الطبقة الاولى	**1800فرنك**
الطبقة الثانية	**1500فرنك**
الطبقة الثالثة	**1200فرنك**

-مدارس التعليم المهني:

من بين الإصلاحات التي قام بها الحاكم العام جونار في ميدان التعليم، منح أهمية كبيرة لإنشاء مدارس التعليم المهني ففي سنة 1903، تم افتتاح ثلاث مؤسسات متخصصة في صناعة الزرابي بكل من مستغانم، فرندة وتفيلاس. وفي العام الموالي، 1904، تم إنشاء مدرستين مختصتين في البناء بكل من بلدية Fort-National وبلدية أقبو[2]. كما تم تأسيس عدد من المدارس للتعليم اليدوي والمهني، استجابةً لرغبة السكان الأوروبيين[3]. بالإضافة إلى ذلك، أمر جونار بتنظيم أول معرض عمومي لعرض الأعمال الفنية التي أنجزها المسلمون، وسعى

[1] - أبو القاسم سعد، تاريخ الجزائر الثقافي، ص158.

[2] - شارل روبير اجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2 المرجع السابق، ص537.

[3] – أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص148.

في الوقت نفسه إلى تطوير مستوى اللغة العربية وإعادة تنظيم المدارس، وذلك بموجب قرار صدر في 18 مارس 1905.[1]

-انشاء مدارس اضافية "قوربي":

في سنة 1907، اقترح الحاكم العام شارل جونار مشروعاً يهدف إلى بناء 60 مدرسة إضافية تكون قليلة التكلفة[2]، وأطلق عليها اسم "المدارس غير المكلفة".

وقد سبق له أن دعا في تقريره سنة 1892 إلى إنشاء مدارس بسيطة من الناحية المعمارية، قائلاً:

"ينبغي أن تكون المدرسة الأهلية عبارة عن بيت قصديري أنيق، يقدّم فيه المعلم معارف مهنية دون التركيز على الشهادة الابتدائية. ويجب علينا تشييد هذه المدارس بطرق اقتصادية."[3]

وافقت الحكومة العامة على مشروع جونار سنة 1907، وعبّر الأمين العام فارني عن رأيه في هذا الشأن يوم 25 نوفمبر 1904 بقوله:

"الأكواخ والملاجئ ستكون كافية، ولا حاجة لوضع المقاعد، فالحصائر تفي بالغرض."

كان هدف جونار من هذا التعليم البسيط هو نشره على نطاق واسع وبأقل التكاليف الممكنة[4].

ورغم استمرار جونار في تنفيذ مشروعه، فإن مؤتمر الكولون المنعقد يوم 21 مارس 1908 أسفر عن قرارات تعرقل المشروع، من بينها:

---

[1] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2 ، المرجع السابق، ص537 .

[2] - اسيا بلحسن رحوي، "وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي،" في مخبر الدراسات النفسية والتربوية، عدد 7، ديسمبر 2011، ص69.

[3] - شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص535-536.

[4] عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص239.

-إلغاء التعليم الابتدائي الخاص بالأهالي.

- تخصيص القروض فقط للتعليم الفلاحي التطبيقي تحت إشراف معلمين فرنسيين.

لم يوافق جونار على هذه القرارات، مما أدى إلى فشل مشروعه في النهاية. ورغم أن ولايته عرفت بمرحلة "الإحياء الثقافي"، إلا أن مشروعه كان في جوهره وسيلة للسيطرة على تعليم الجزائريين بشكل مبسط ومحدود[1].

ب_الجمعيات والنوادي:

_الجمعيات: لم تختلف هاته المؤسسة عن سابقتها سواء من حيث الانتشار او الأثر فظهرت جملة من الجمعيات في الجزائرعلى عهد شارل جونار وسنتطرق لها على النحو التالي:

_الجمعية الرشيدية: تأسست الجمعية الرشيدية على يد مجموعة من الشبان الجزائريين المتخرجين من المدارس الفرنسية، ومن أبرز أعضائها الدكتور ابن التهامي وابن بريهمات. وقد انتشرت فروعها في مختلف أنحاء البلاد، حيث بلغ عدد أعضاء فرع العاصمة وحده 251 عضوا سنة 1910. ركزت الجمعية على نشر التعليم وتقديم الدروس[2]، وكان من أبرز أهدافها دعم الشباب الجزائري وتمكينه من العمل. كما نظمت الجمعية سلسلة من المحاضرات سنة 1907، وكانت تصدر نشرة دورية باللغتين العربية والفرنسية[3]

[1] - زينب عمراوي، أحلام شتوح، شارل جونار والمسألة الثقافية بالجزائر، 1900-1919، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر، 2019، ص36.

[2] – بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر،1830_1989،ج1، دار المعرفة، الجزائر،2006، ص332.

[3] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية،ج2، المرجع السابق، ص139.

_الجمعية التوفيقية:

تأسست الجمعية التوفيقية في العاصمة سنة 1908، غير أن النخبة الجزائرية قامت بإعادة تنظيمها سنة 1911، حيث بلغ عدد أعضائها سنة 1912 حوالي 200[1] عضو ويُظهر قانون الجمعية الأساسي أنها كانت تهدف إلى جمع الجزائريين الراغبين في تطوير معارفهم العلمية والاجتماعية، والعمل على تثقيف أنفسهم. ترأس الجمعية "ابن التهامي"، وكان نائبه "محمد صوالح."

تبرز من خلال نشاطاتها نقطتان أساسيتان: أولًا، دورها كمؤسسة ثقافية، وثانيًا، الروح التي كانت سائدة في الجزائر آنذاك[2]. وقد تبنت الجمعية شعارًا يتمثل في السعي نحو بناء تجمع من المثقفين الجزائريين الطامحين للارتقاء الفكري والاجتماعي. كما قدمت نفسها كمنتدى أخوي ومدرسة لتكوين أعضائها.

وسارت الجمعية على نهج "الرشيدية" في نشر العلوم والمعارف، إذ نظّمت سنة 1911 سلسلة من المحاضرات العلمية تناولت مواضيع مثل القانون الدولي، والحضارة العربية، والتاريخ، والأدب العالمي، مما ساهم في تعزيز مكانتها وزيادة شهرتها كمؤسسة ثقافية[3].

_الجمعية الصادقية:

تأسست الجمعية الصادقية حوالي سنة 1913 على يد عباس بن حماية، وقد كان من أبرز أهدافها الاهتمام بالتربية الإسلامية ونشر التعليم باللغة العربية، إلى جانب السعي إلى الإصلاح الاجتماعي. وساهمت هذه الجمعية بشكل ملحوظ في النهضة الفكرية من خلال

[1] –بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص332.

[2] -أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية،ج2، المرجع السابق، ص137_138.

[3] - إبراهيم مياسي،" ارهاصات في الحركة الوطنية الجزائرية1900 _1914"، مجلة المصادر، العدد06، 2002، ص196.

نشاطاتها المتنوعة. وتجدر الإشارة إلى أن انتشار الجمعية كان محدودًا، حيث تركز نشاطها في المدن الصغيرة ولم يصل الى المدن الكبرى[1].

يُلاحظ أن أغلب الجمعيات التي كانت تنشط في عهد شارل جونار ركّزت بشكل كبير على نشر التعليم في الجزائر. ورغم اهتمامها بمجالات ثقافية متنوعة، إلا أن الهدف الأسمى لها كان يتمثل في تطوير التعليم وتعزيزه. ويُعزى هذا التوجه إلى سياسة التجهيل التي انتهجها الاستعمار الفرنسي، مما دفع هذه الجمعيات إلى التصدي لتلك السياسات التي كانت تهدف إلى طمس الهوية الجزائرية وتعتيم الفكر الوطني.

ج_النوادي: لم تكن النوادي منتشرة بشكل كبير على غرار الجمعيات، فقل ما كان هناك نوادي ناشطة في الجزائر في عهد الحاكم العام شارل جونار.

_نادي صالح باي1907: تأسس هذا النادي على يد مجموعة من المثقفين الجزائريين[2]، ولاقى دعمًا من الفرنسيين المتعاطفين مع القضية الجزائرية. ورد في وثيقة التأسيس دعوة للمتعلمين للعمل والتعاون، حيث جاء فيها:

"ندعوكم بشهامتكم وغيرتكم وكرمكم، باسم الدين، للانخراط مع الأعضاء في موطن من مواطن الإسلام وفعل الخير العام..."[3]، أما بخصوص تاريخ التأسيس، فيذكر أبو القاسم سعد الله أنه لا يوجد وثائق دقيقة تحدد تاريخ تأسيس النادي، لكنه يؤكد أن النادي كان يضم نحو 1700 عضو عام 1908، مما يعني أنه تأسس قبل ذلك. وفي المقابل، يرى المؤرخ بشير بلاح أن تأسيس النادي كان في عام 1907 في قسنطينة، وكان له فروع في عدة مدن[4]،كان هدف نادي صالح باي نشر التعليم، والمساعدة في تحرير الجماهير الجزائرية، والتوفيق بين المجموعتين الفرنسية والجزائرية. كما يضيف ابن حبيلس أن النادي كان ينظم محاضرات

[1] -زينب عمراوي، المرجع السابق، ص45.

[2] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية،ج2،المرجع السابق،ص138.

[3] – زينب عمراوي، المرجع السابق، ص46.

[4] – بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر،المرجع السابق، ص332.

علمية وأدبية، ويؤسس جمعيات خيرية، ويدعو إلى العمل والأخوة والتعاون [1]،بالإضافة إلى ذلك، سعى النادي إلى تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للمسلمين الجزائريين[2]، لذلك لعب نادي صالح باي دورًا ثقافيًا بارزًا في الجزائر خلال فترة حكم شارل جونار، من خلال تجسيده لأفكاره بأفضل صورة ممكنة

د_المجلات والصحف: انتشرت العديد من المجلات والصحف خلال عهد جونار وكانت تمثل الصوت الناطق لما يجري في الجزائر،على الرغم من فشل العديد منها ونذكر منها:

_المجلات:

_مجلة الجزائري1900: أُطلقت من طرف مدير الشؤون الأهلية "لوسياني" باللغة العربية، في محاولة لإعطاء دفع جديد للصحافة في الجزائر. غير أن هذه المجلة لم تتمكن من تحقيق تأثير يُذكر، وفشلت في ترك بصمة واضحة في المشهد الصحفي الجزائري آنذاك[3].

_مجلة السعادة العظمى: أسس محمد الخضر حسين الطولقي [4]الجزائري مجلة علمية إصلاحية ناطقة باللغة العربية عام 1904، وكانت تحمل طابعًا فكريًا يهدف إلى النهوض بالمجتمع الجزائري، إلا أن صدورها لم يدم طويلًا[5]

[1] –أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية،ج2،المرجع السابق، ص139

[2] – بشير بلاح،تاريخ الجزائر المعاصر،المرجع السابق،ص333.

[3] -وداد بليل، الترجمة في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830_1962،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،علوم في الادب الحديث،جامعة العربي بلمهيدي، كلية الاداب واللغات،2016_2017، ص155.

[4] **حسين محمد خضر الجزائري :** ولد سنة 1873 بالجنوب التونسي من ابرز خريجي جامع الزيتونة 1898 ورائد من رواد النهضة الإسلامية العربية الحديثة اثناء وجوده في تونس، رحل الى الجزائر مرتين وهناك اصدر مجلته السعادة العظمى ، ينظر :صالح الخرفي عبد العزيز الثعالبي من اثاره واخباره في المشرق والمغرب ، دار الغرب الإسلامي ،1995 م ، ص40 .

[5] – علاء الدين يحوي ، "الاسهامات الأدبية واللغوية للإمام محمد الخضر حسين الطولقي الجزائري1876_1958م"، العدد الثالث، مجلة ابوليوس ، جوان 2015، ص35

_مجلة الجزائر1908: مجلة اجتماعية، علمية، أدبية وتوجيهية، صدرت بمدينة الجزائر سنة 1908 على يد صاحبها عمر راسم. تناولت المجلة مواضيع متعددة، وركزت بشكل خاص على الدعوة إلى تهذيب السلوك وتربية الجيل الصاعد[1].

_الصحف: برزت العديد من الصحف في الجزائر خلال فترة الحاكم العام شارل جونار الناطقة بالعربية والفرنسية منها:

-**جريدة كوكبة افريقية:** طبعت هذه الجريدة في مطبعة فونتانا في جريدة شبه حكومية وكان يشرف عليها الشيخ محمد كحول حيث نقلت محاضراته وكتاباته الى قرائها وصدر اول عدد لها في 17ماي 1907.[2]

-**جريدة المغرب 1903-1904:** تعتبر جريدة المغرب اول جريدة عربية غير حكومية في الجزائر حيث اسسها المستعرب الفرنسي بيير فونتانا صدر اول عدد لها في 10افريل 1903 كانت تصدر مرتين في الأسبوع واهتمت بالمواضيع السياسية، الاقتصادية والعلمية والادبية، شارك في تحريرها مجموعة من المصلحين مثل عبد القادر المجاوي، وعلي بن الحاج موسى وعمر بن بريهمات [3]

_جريدة الحق الوهراني: صدرت هذه الجريدة باللغة الفرنسية سنة 1902 بمدينة وهران، وكان صاحبها المستشرق المعروف باسم "طاقي". تناولت الجريدة في مقالاتها عدة قضايا هامة، من بينها موضوع إجبار الجزائريين على الانخراط في الجيش الفرنسي والسعي لدمجهم في المجتمع الاستعماري[4].

---

[1] -امال مخلاف ،عمر راسم حياته ونشاطه 1884_1959، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث و المعاصر، تح :علام الحركة الوطنية والثورة الجزائرية ، جامعة وهران ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية قسم التاريخ وعلم الاثار ،2009 _2010 ص 59.

[2] _ ابو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص84.

[3] - مولود قرين، "اضواء على افكار بعض اصدقاء الاهالي ونظرتهم الى المشكلة الجزائرية في اواخر القرن19 وبداية القرن 20"،المجلد7 ، العدد1، حوليات في التاريخ والجغرافيا ، ص12.

[4] – مفدي زكريا، تاريخ الصحافة العربية في الجزائرية، تح :أحمد حمدي، مؤسسة مفدي زكريا،الجزائر،2003، ص36.

_جريدة الاخبار: ظهرت هذه الجريدة سنة 1902 في الجزائر العاصمة، وكانت تصدر أسبوعيًا باللغة الفرنسية تحت إشراف شخص يُدعى "باروكاند"[1].

_جريدة المصباح: صدرت هذه الجريدة بوهرانسنتي1904_1905،أنشئت من طرف العربي فخار احد المعلمين والمثقفين باللغة الفرنسية في جوان 1904، وهي جريدة أسبوعية حررت باللغتين العربية ،الفرنسية،رغم أنها دافعت عن حقوق الجزائريين، إلا أن اسمها لم يكن معبرًا بشكل كافٍ عن توجهها، كما أن أغلب مواضيعها كانت تركز على الجوانب الدينية.[2]

– **جريدة الهلال:**صدرت بمدينة الجزائر من أكتوبر 1906 إلى مارس 1907، وكانت تُنشر باللغتين العربية والفرنسية ثلاث مرات في الشهر، حملت شعار "صحيفة مطالب الأهالي القانونية"، وشارك في تحريرها الشيخ عمر بن قدور.[3]

– **جريدة الإسلام:**صدرت في عنابة يوم 18 ديسمبر 1909، وكان السيد الصادق دندن هو من تولى تحريرها. تميزت بموقفها الحازم ضد الإدارة الاستعمارية، حيث كانت تحتج بشدة على السياسة العنصرية التي تنتهجها فرنسا في الجزائر، ما أدى إلى مصادرتها من طرف الحكومة الفرنسية بعد عام من صدورها.[4]

– **جريدة الفاروق:** أُنشئت سنة 1913 على يد عمر بن قدور الجزائري بالتعاون مع عمر راسم. كانت جريدة أسبوعية إصلاحية وطنية ذات طابع إسلامي، ركزت على المواضيع الاجتماعية.[5]

– **جريدة البريد الجزائري:**جريدة أسبوعية إخبارية أصدرها محمد عز الدين القلال في العاصمة سنة 1913، واهتمت بالدفاع عن الحقوق وإبراز الحقائق[6].

---

[1]– عمار بن محمد بوزير، المرجع السابق، ص11.

[2] – وداد بليل، المرجع السابق، .ص155.

[3] –فضيل دليو، تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة، (1830_2013)، د.ط، دار الهومة، 2014، ص44.

[4]_مفدي زكريا، المرجع السابق، ص55.

[5] – نفسه، ص58.

[6]_ نفسه ، 56 .

خلاصة:

يتّضح من خلال هذا الفصل أن سياسة شارل جونار لم تقتصر على محاولات الاستمالة الثقافية فقط، بل شملت أيضًا جملة من الإجراءات القمعية الصارمة التي هدفت إلى تكريس الهيمنة الاستعمارية، مثل إصدار قانون 19 ديسمبر 1900 الذي كرس استقلال ميزانية الجزائر عن فرنسا، وإنشاء المحاكم الردعية، وفرض الضرائب المجحفة، والتجنيد الإجباري الذي مسّ السكان الأصليين.

ورغم هذه السياسات المتشددة، سعى جونار في المقابل إلى تنفيذ بعض الإصلاحات ذات الطابع العسكري، والسياسي، والاقتصادي، والثقافي، والتي قد تبدو في ظاهرها تحسينات، لكنها كانت تهدف أساسًا إلى تدعيم أركان الإدارة الاستعمارية وضمان استمراريتها.

هذا التناقض بين القمع والإصلاح يُبرز الطبيعة المعقدة لسياسة جونار، التي جمعت بين الترهيب والترغيب في محاولة لضبط المجتمع الجزائري والتحكم في نُخبه وشعبه.

الفصل الثاني: ردود الفعل إتجاه إصلاحات شارل جونار.

1. النخبة الجزائرية وموقفها من سياسة شارل جونار
2. موقف الأهالي من سياسة شارل جونار
3. موقف الفرنسيين من سياسة شارل جونار

من خلال تطرقنا إلى الإصلاحات التي باشرها شارل ،جونار والتي كان يهدف من وراءها إلى تطبيق العديد من المخططات الاستعمارية في الجزائر، وكل خطوة كان يقوم بها إلا ومن وراءها العديد من الإصلاحات التي مست كل الجوانب، والتي تخدم مصالح الإدارة الفرنسية قبل خدمتها للأهالي الجزائريين، بالإضافة لهذا لا ننسى سعي جونار إلى تخريب الثقافة الجزائرية وذلك بالقضاء على اللغة العربية والتراث الإسلامي والعادات والتقاليد الجزائرية، من خلال بناء مدارس أو معاهد أو دور النشر للأهالي والمعمرين، كل هذا من أجل تحقيق هدفه المتمثل في أن تكون الجزائر فرنسية .

وقد برزت العديد من المواقف اختلفت آراءها اتجاه سياسة شارل جونار، وتجلى هذا في كل من موقف النخبة الجزائرية التي ظهرت منذ بدايات القرن العشرين، وعبرت عن موقفها اتجاه سياسة جونار مستخدمة شتى الأساليب سواء الجمعيات أو النوادي أو عقد الندوات ونشر المقالات في مختلف الصحف والمجالات لمناقشة ونشر أفكارها والتصدي لسياسة الاستعمارية والعمل على إحياء نهضة لتوعية الشعب الجزائري للقضاء على مختلف المظاهر الفرنسية؛ هذا الموقف الذي شاطره رأي الأهالي الجزائريين، وبهذا الصدد لا نتجاهل الإدارة الفرنسية والكولون اللذان كان لهما موقف أيضا اتجاه سياسة شارل جونار من هذا المنطلق يمكننا طرح التساؤل التالي: فيما تمثل موقف كل من النخبة الجزائرية؟ وكيف كان رد الأهالي الجزائريين اتجاه سياسة شارل جونار؟

وكيف عبرت الحكومة الفرنسية والكولون عن موقفهم اتجاه إصلاحات شارل جونار؟

1. النخبة الجزائرية وموقفها من إصلاحات شارل جونار:

في البداية وقبل تناولنا للنخبة الجزائرية واهم شخصياتها,توجب علينا أولا التعريف بمصطلح النخبة الجزائرية.

أ _ تعريف بالنخبة الجزائرية:

يرى أبو القاسم سعد الله أن مصطلح "النخبة" يُطلق بشكل خاص على خريجي المدارس الفرنسية والمتأثرين بالثقافة الأوروبية خلال الفترة الاستعمارية، مستثنيًا من ذلك فئة المحافظين الذين يصفهم بعض الباحثين بـ"النخبة التقليدية". وقد تميزت هذه الفئة بالحفاظ على انتمائها الحضاري العربي الإسلامي، واستمرت في تلقي التعليم من المدارس والمعاهد العربية والإسلامية[1].

يشير الدكتور محمد الأمين بلغيث إلى:" أن النخبة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية كانت فئة يصعب تصنيفها بشكل حاسم، إذ لم تكن تُعد في نهاية المطاف لا جزائرية خالصة ولا فرنسية بالكامل". ورغم هذا التمزق الهوياتي، فإن هذه النخبة تولّت قيادة الحراك السياسي، وواجهت الاستعمار بوسائل جديدة عبّرت عن بوادر نهضة ثقافية واجتماعية متميزة[2].

ويمكن تعريف النخبة الجزائرية بأنها جماعة من المثقفين تتقن اللغتين العربية والفرنسية، وتنتمي إلى الطبقة المتعلمة، لكنها وجدت نفسها موزعة بين الانتماء إلى الحضارة العربية الإسلامية والانبهار بالثقافة الفرنسية الاستعمارية[3].

أما رابح تركي، فيصف هذه الفئة بأنها تلك التي تشبعت بالثقافة الفرنسية إلى حد الانبهار بمظاهر الحضارة الغربية، مما دفع بعضها إلى الدعوة لإدماج الجزائر في فرنسا

[1] - أبو القاسم سعد الله ، الوطنية الجزائرية ،ج2، المرجع السابق، ص161.

[2] –حبية لفريد، المرجع السابق، ص109.

[3] –نفسه، ص109.

والمطالبة بالحصول على جنسيتها، بل إن بعضهم ذهب إلى حد إنكار وجود شخصية جزائرية متميزة في تلك المرحلة[1].

ب_ نماذج عن شخصيات النخبة :

وبعد تطرقنا الى تيارات النخبة الجزائرية الان نتناول نماذج عن شخصيات التي مثلت النخبة الجزائرية وكانت لها مواقف بارزة اتجاه إصلاحات سياسة شارل جونار .

_النخبة _المحافظة :

_عبد القادر مجاوي (1848_1913)[2]: ساهم المجاوي في بعث الفكر الوطني الجزائري منذ بداية القرن التاسع عشر، حيث كانت محاضراته في الدين، واللغة، وعلم الفلك بمثابة شموع تنير طريق المجتمع. ومن خلال مؤلفاته، سعى إلى مقاومة تدهور مستوى اللغة العربية، التي حاول الاستعمار الفرنسي طمسها. وقد عايش المجاوي فترة الحكم الاستعماري المبنية على القهر ونشر الجهل، مما دفعه إلى مواصلة رسالته في ترسيخ مبادئ الإسلام، وإحياء القيم، والعمل على إصلاح المجتمع.

_الشيخ عبد الحليم بن سماية (1866-1933): يُعد من أبرز شخصيات النخبة الجزائرية في بدايات القرن العشرين. يعود نسبه الى أسرة تركية عريقة بالجزائر، يرجع أصلها الى بلدة أزامير والده هو السيد علي بن عبد الرحمان حسن خوجة، حيث كان عبد الحليم شغوفا بطلب العلم لم يكتف بما أخذه عن أبيه فالتف حول مشايخ عصره وعلماء زمانه، منهم الشيخ علي بن الحاج موسى والشيخ محمد القزادري، والشيخ علي ابن الحفاف والشيخ "ابن ظاهر الوتري

[1] – خالد بوهند، بحوث وقراءات في تاريخ الجزائر العام، دار الغرب الإسلامي، الجزائر،1981، ص169.

[2] – **عبد القادر المجاوي :** هو الشيخ عبد القادر ابن ابي عبد الله محمد بن عبد الكريم ابن عبد الرحمان المجاوي ،ولد بتلمسان عام 1266 هـ_1848 تابع مساره الدراسي متنقلا بين المدن المغربية ختم رحلته الدراسية بجامع القيروان احد اقلاع العلمية الرائدة ، توفي في قسنطينة 06 أكتوبر 1913 . انظر سليم اوفة ، "شيخ عبد القادر المجاوي واسهاماته في نهضة الجزائر الحديثة 1848_1914"، عدد1 جامعة الدكتور يحي فارس المدية ، 2016، ص69. أنظر الملحق رقم5.

المدني" و الشيخ قدور باصوم والشيخ طاهر قيطوس ، كما حضر دروس الشيخ محمد سعيد بن زكري وعلماء اخرون أخذ عنهم فنون اللغة وعلوم الشريعة وكان ل الحليم بن سماية رحلة علمية طلب فيها علم الحكمة والفلسفة من طريق الفلاسفة القدماء من "مشائين واشراقيين "فوجد ضالته عند الشيخ محمد بن عيسى الجزائري الذي قد هاجر الى تونس[1]، تأثر بفكر الشيخ محمد عبده الإصلاحي، وسار على نهجه. وقد شارك في مؤتمر المستشرقين الذي عُقد بالجزائر سنة 1905، ورغم قلة إنتاجه من المقالات والنصوص الأدبية، فقد كتب في مجلات مثل "الإقدام"، و"كوكب إفريقيا"، و"المغرب"، كما تطوع للتدريس في المساجد، فدرّس بالجامع الجديد الحنفي، ثم انتقل سنة 1905 إلى المدرسة الثعالبية التي بقي فيها حتى تقاعده[2]، سعى الشيخ بن سماية إلى إصلاح التعليم، فكان من أوائل من أدخلوا كتبًا جديدة إلى المناهج مثل: دلائل الإعجاز، أسرار البلاغة، تلخيص المفتاح، والاقتصاد في الاعتقاد، ودرّس في القسم الرابع من المدرسة ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل أو الأشموني، والعقد الفريد أو نهج البلاغة،وقد ذاع صيته كمدرّس متميز إلى جانب علماء آخرين مثل عبد القادر المجاوي، ما ساهم في إعادة الإقبال على المدرسة بعد أن كانت مهجورة[3].

_الشيخ مولود إبن الموهوب (1866_1939):

يُعد الشيخ المولود بن الموهوب من أبرز ممثلي النخبة الجزائرية المنتمين إلى التيار المحافظ، الذي كان يطالب بالقضاء على مظاهر الجهل والتعصب[4].

[1] –خالد لصحب، "الجهود التربية لعبد الحليم بن سماية (1866_1933) بين المدرسة والمسجد دراسة وصفية"، المجلد35، العدد3، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 439_442.

[2] – عبد الحفيظ شريف، مشروع الإحياء اللغوي في الجزائر خلال العشرين مقاربة في المعالم والابعاد، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة ، كلية الأداب واللغات2019 ، ص77.

[3] – مراد بن حمودة، "المنهج الإصلاحي في فكر الشيخ عبد الحليم بن سماية (1866_1933)"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد3، ديسمبر2017، ص105.

[4] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية،ج2، المرجع السابق، ص150.

فقد لعب دورًا بارزًا في ميدان التربية والتعليم، حيث قاد حركة إصلاحية تهدف إلى تقويم الوضع الفكري والعلمي للمجتمع الجزائري، وبعد تشخيصه لحالة التخلف والكسل والجهل التي عانى منها الشعب، أدرك ضرورة الإصلاح العميق، فكرّس جهوده للدعوة إلى التعلّم، وحث على ضرورة الإيمان بإمكانية التقدم من خلال الأخذ بأسباب العلوم الحديثة كالفيزياء والكيمياء و الرياضيات، أكد الشيخ على أهمية التعليم باللغتين العربية والفرنسية لما لذلك من فوائد إيجابية، كما دعا إلى محاربة الجهل الذي اعتبره العدو الحقيقي للمجتمع[1]، لأن العلم هو وسيلة وعي الشعوب ونهوضها.

تميز مشروعه التربوي بالدعوة إلى التغيير السلمي دون اللجوء إلى العنف، حيث رأى أن المدرسة هي السبيل لتحرير المجتمع من واقعه المؤلم، وأن الاستفادة من الحضارة الفرنسية أمر ضروري، وقد عبّر عن ذلك بقوله: "**قربا قربا، إعانة إعانة، العلوم العلوم، التربية التربية، الوفاق الوفاق**" أي أن السبيل إلى التقدم هو التمسك بالعلم والاقتراب منه[2].

تلقى ابن الموهوب تعليمه على يد شيوخ معروفين، ما أهّله لأن يصبح مفتيًا ومدرّسًا. عمل بالتدريس في المدارس والمساجد، لا سيما المدرسة الكتانية بقسنطينة منذ سنة 1895، كما عُيّن إمامًا ومدرّسًا بالجامع الكبير، ودرّس في المدرسة العربية الشرعية الفرنسية التي أنشأتها الإدارة الاستعمارية سنة 1851[3]. ورغم أن هذه المدارس كانت تهدف إلى تكوين جيل موالٍ لفرنسا ومتشبّع بثقافتها، فإن الشيخ ابن الموهوب لم يكن من الموالين للاستعمار، كما

[1] – حفيان رشيد، "الحركة الإصلاحية في الجزائر بداية القرن 20، المولود إبن الموهوب أنموذجا"، مجلة المعارف والبحوث والدراسات التاريخية ، العدد20، ص371.

[2] – المرجع نفسه، ص372.

[3] – كمال لدرع ،"ملخص عن كتاب المفتي القسنطيني والمصلح الاجتماعي الشيخ مولود بن الموهوب"، مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، العدد13 ، 2015، ص169_170.

اتُّهم، بل استغل موقعه لخدمة أهدافه الإصلاحية، وقد سار على نفس النهج علماء مثل شعيب بن علي ومحمد بن شنب، الذين تخرجوا من ذات المدارس وبرزوا بفضل مواهبهم[1].

تولى الشيخ ابن الموهوب منصب الإفتاء على المذهب المالكي سنة 1908، وتتلمذ على يده الإمام عبد الحميد بن باديس. كما أسّس نادي صالح باي بقسنطينة وترأسه، وكان من أنصار فكرة الجامعة الإسلامية، ألف عدة كتب، منها: شرح "ابن أجروم"، ومختصر في العروض والقوافي، وشرح منظومة التوحيد لشيخه المجاوي[2]،وقد ترك بصمة واضحة من خلال مقالاته في الصحافة، وخطبه، ودروسه في المساجد والنوادي التي تناول فيها قضايا الإصلاح الاجتماعي ،كما استفاد من علاقاته الجيدة بالإدارة الفرنسية[3] لخدمة قضيته الإصلاحية، فكان له تأثير مهم في الحقلين التعليمي والديني، وساهم في توعية المجتمع وتثقيفه، مما جعل جهوده حلقة بارزة في مسار الإصلاح بالجزائر[4].

_النخبة الجديدة (الشبان الجزائريين):

_أمحمد بن رحال (1858_1928)[5]: يُعد أمحمد بن رحال من أبرز الشخصيات الجزائرية في مجال الفكر التنويري خلال أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهي الفترة التي بلغ فيها الاستعمار الفرنسي ذروته[6].

---

[1] –كمال لدرع، المرجع السابق، ص170.

[2] –عبد الحفيظ شريف، المرجع السابق، ص77.

[3] – أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي (1830_1954)، ج3، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1998، ص314.

[4] – كمال لدرع، المرجع السابق، ص172.

[5] – **أمحمد بن رحال:** هو أمحمد بن حمزة رحال ولد في ندرومة 16ماي1858سليل أسرة عريقة تتمتع بمكانة علمية وسياسية شغل عدة مناصب من بينها قائد بندرومة بتلمسان توفي سنة1928، ينظر:"غانم بودن السي محمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائر" مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد17، جانفي،2017، ص10. أنظر الملحق رقم 6.

[6] – محمد أرزقي فراد، الجهود السياسية للمثقف سي أمحمد بن رحال، جريدة الشروق 7جانفي 2008، ينظر : https://www.djazairess.com، تاريخ الزيارة21_05_2025، الساعة:11:50 .

كان من القلائل الذين حالفهم الحظ في الالتحاق بالمدرسة الابتدائية ثم الثانوية، ويُقال إنه أول جزائري ينال شهادة البكالوريا سنة 1874تلقى تعليمه باللغتين العربية والفرنسية، وتولى عدة مناصب إدارية، وفي السنة نفسها، سافر إلى باريس لحضور المعرض العالمي برفقة كبار الموظفين المسلمين. وعند عودته، كان عازماً على خدمة وطنه، والعمل على تطويره وتحسين أوضاع شعبه من خلال نشر التعليم، وتحقيق العدالة، وبسط الأمن،من بين أبرز مواقفه مقاومته للتجنيد الإجباري سنة 1912[1]،وقد وصفه المؤرخ عبد الرحمان الجيلالي قائلاً:"يا للفزع والهول الذي يصيب الفرنسيين حينما كان يقف ابن رحال خطيباً في المحافل السياسية أو يكتب في الصحف والمجلات، مُقدماً حججه القوية وبراهينه الساطعة في الدفاع عن الإسلام والعروبة والوطن ،بالاعتماد على ما سجله التاريخ، وما أكدته الدراسات العلمية والمنطقية[2].

يُعد محمد بن رحال من أبرز الأقلام التي تصدت للاستعمار، حيث كتب في عدد من الصحف مثل: جريدة الحق، الإقدام، والتقدم. كما ألقى العديد من المحاضرات في الجمعيات والنوادي الثقافية، أبرزها الجمعية الرشيدية في الجزائر العاصمة والنادي الإسلامي في تلمسان، وتميزت معظم خطاباته بالدعوة إلى مقاومة الاستبداد الاستعماري ورفض قانون الأنديجينا، إلى جانب دفاعه القوي عن اللغة العربية والهوية العربية الإسلامية [3]

_أبو القاسم بن التهامي (1873-1940)[4]:

يُعد من أبرز زعماء النخبة الجزائرية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، برز نشاطه السياسي من خلال قيادته لحركة الشباب الجزائري، حيث كان من المطالبين بسياسة الإدماج

[1] – غانم بودن ، المرجع السابق،ص11.

[2] –محمد أرزقي فراد، المرجع السابق.

[3] – عبد النور غرينة ، محمد بن رحال واسهاماته في الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد8 ، الجزء 2_ ديسمبر 2017 ، ص46 .

[4] – **أبو قاسم بن التهامي:** بلقاسم ولد حميدة يعرف بابن التهامي وهو طبيب وصحفي ومن رجال السياسة ولد في مستغانم تخرج من جامعة مونبيليه بفرنسا ، ينظر عادل نويهض، معجم اعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط02، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والنشر، بيروت، 1980، ص85.

بهدف نيل المزيد من الحقوق السياسية للجزائريين، إلى جانب الدعوة إلى تمكينهم من الانخراط في صفوف الجيش الفرنسي ،شارك بن التهامي في الانتخابات البلدية بمدينة الجزائر، وتمكن من الفوز بعضوية المجلس البلدي. وقد أدى دفاعه عن مطالب الإدماج إلى دخوله في خلاف حاد مع المعمرين الفرنسيين المعارضين لتلك المطالب.[1] وفي عام 1936 أيّد مطالب المؤتمر الإسلامي،وألقى عدة محاضرات في نادي الترقي بالعاصمة، مساهماً بذلك في الحركة الفكرية والسياسية للجزائريين آنذاك[2].

ج_ موقف النخبة الجزائرية من السياسة التعليمية لشارل جونار:

_موقف النخبة المحافظة(التقليدية):

كانت الجزائر من أكثر الدول تأثراً في هويتها الدينية واللغوية والثقافية بفعل الاستعمار، شكّل الدفاع عن مقومات التعليم وإصلاح نظامه محوراً أساسياً في جهود مقاومة الاستعمار وتجاوز آثاره السلبية على عروبة البلاد وانتمائها الإسلامي، وهو ما تعكسه بوضوح مواقف النخبة الجزائرية من خلال كتاباتهم ومطالبهم المتعددة[3].

قال عبد القادر المجاوي في هذا السياق:" إن التعليم بصورته التقليدية غير مفيد لما يشوبه من نقص، فتعليم القرآن وحده بالطريقة المعتادة في بلادنا لا يكفي لتكوين المتعلم. لذلك، شدد على أهمية التزود بالعلوم النافعة، خاصة في ما يخدم الدين..."[4]، وقد بذل المجاوي جهودًا كبيرة في توعية المجتمع الجزائري بأهمية العلم والمعرفة، لا سيما من خلال مؤلفاته التربوية التي اعتبرها أساسًا لكل إصلاح. كما دعا الجزائريين إلى الانفتاح واليقظة، والسعي

[1] – بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص432.

[2] – إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص،240 .

[3] – محمد مالكي، الحركات الوطنية و الإستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1994، ص 24.

[4] – كمال خليل،المرجع السابق، ص144 .

للأخذ بأسباب التقدم والحضارة، من خلال تطوير أساليب التربية والتعليم[1] ، ومن بين المعارضين لهذه السياسة الاستعمارية برز الشيخ إبراهيم بن عامر، الذي سعى جاهدًا لحماية اللغة العربية والثقافة الإسلامية من التهميش، خاصة بعد أن لاحظ توجه الأهالي نحو التعليم الفرنسي على حساب مقوماتهم الحضارية. فابتكر خطة ذكية في كفاحه، حيث بدأ بجمع الناس تحت غطاء "مسامرات دينية ودروس في تفسير القرآن الكريم"، فجعل من هذه اللقاءات وسيلة لنشر الوعي، وإيقاظ الضمائر، وتوجيه الناس نحو التمسك بهويتهم الدينية والثقافية[2]، ومن بين الشخصيات التي عارضت هذه السياسة، برز الشيخ ابن الموهوب، الذي شدد على أهمية العودة إلى منابع الإسلام الأصيلة، ومحاربة الجهل والكسل كخطوة أساسية للنهوض بالجزائر وتحريرها من حالة الانحطاط. وقد عبّر عن ذلك بقوله: "إن العلم يزدهر بالعمل، والكسل يقتل موهبة الإنسان، فاجتهدوا أيها الشباب...". وتجلّى موقفه من خلال محاضراته المتعددة، سواء في نادي صالح باي، أو في الجامع الكبير، أو حتى في جامع باريس، حيث صرح قائلاً: "لا توجد حقيقة خارج نطاق العلم، ولا علم بدون بحث، ولا بحث دون رغبة صادقة في الكمال. وهذه الرغبة لا يمكن أن تنشأ في أمة تفتقر إلى الثقافة والتعليم الإجباري للجميع، إذ إن هذه الغاية تمثل المعنى الحقيقي للحياة، وهي السبيل الوحيد الذي يسمو بالإنسان فوق باقي الكائنات"[3].

_موقف النخبة الجديدة: أشار بعض أفراد النخبة الفرنسيين إلى أن الحضارة الإسلامية، التي ينتمي إليها الشعب الجزائري، تُولي أهمية كبيرة للتقدّم الأخلاقي والإنساني. ولهذا السبب قدّموا مجموعة من الاقتراحات بخصوص فرض وتنظيم التعليم الفرنسي سنقوم بذكرها:

[1] – نفسه ، ص144.

[2] – موسى بن موسى، الحركة الإصلاحية بوادي سوف نشأتها وتطورها1900_1939، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والأثار ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ والأثار، جامعة منتوري قسنطينة _2006، ص141_142.

[3] –كمال خليل، المرجع السابق، ص146_147.

_ تنفيذ برنامج خاص لتعليم الشعب الجزائري.

_ إصلاح المدارس الجزائرية – الفرنسية، والتي أصبحت تشبه الأديرة الأوروبية في العصور الوسطى أو الزوايا التقليدية في الجزائر.

_ نشر التعليم الفرنسي والثقافة الأوروبية بهدف تطوير المجتمع الجزائري.

وبشكل عام، انتقد هؤلاء النخبة الفرنسيين تقاعس السلطات الفرنسية عن تعليم الجزائريين، وأكدوا على ضرورة بذل المزيد من الجهود لنشر التعليم وتحسينه في الجزائر[1].

حث الشريف بن حبيلس [2]على أهمية تحصيل العلم كوسيلة للتخلص من الإرث الثقافي المتخلف الذي يعيق تقدم الشعب الجزائري واندماجه في المجتمع الفرنسي. واعتبر ذلك واجبًا مفروضًا على الجزائريين تجاه فرنسا، معترفًا بدور التعليم في تحقيق هذا الهدف. حيث قال: "لا يخسر هذا الشعب البائس شيئًا، بل سيربح كل شيء عندما يصبح فرنسيًا[3]." وأكد أيضًا أن فرنسا من خلال تعليم الجزائريين تسعى لتحقيق هدفين، الأول هو حاجتها إلى عدد كبير من الموظفين من أبناء البلاد لإدارة شؤون الجماهير، والثاني هو المهمة الحضارية التي تهدف إلى نشر التمدن من خلال التربية والتعليم، معتبرًا أن التعليم هو وسيلة فرضها الغالب على المغلوب[4].

---

[1] –أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية،ج2، المرجع السابق، ص165.

[2] –**الشريف بن حبيلس** :ولد سنة1891 بقسنطينة ينحدر من عائلة جزائرية عريقة كان لها نصيب في خدمة منظومة الحكم العثماني بالجزائر، وفي خدمة الإدارة الإستعمارية ، والعامل الجزائري والمعمر الفرنسي. ينظر : محمد السعيد ،النخبة الجزائرية الفرانكفونية بين التطرف والإعتدال(الشريف بن حبيلس نموذجا 1891_1959)، في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد13، ديسمبر 2017، ص290_291.

[3] – نفيسة دويدة، "الشريف بن حبيلس : اراءه وإهتمامته الفكرية"، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد72، 2016، ص82.

[4] –شريف بن حبيلس ، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي ، تر:عبد الله حمادي واخرون ، وزارة المجاهدين، 2012، ص46.

2. موقف الأهالي من سياسة شارل جونار:

لم يقف الأهالي موقف المتفرج تجاه السياسات التي فُرضت عليهم، بل عبّروا عن رفضهم للسياسة الثقافية التي انتهجها شارل جونار، وذلك من خلال رفضهم للتعليم الذي كانت فرنسا تقدمه في مدارسها القليلة المخصصة لأبناء الجزائريين. فقد كان هذا التعليم مُجردًا من اللغة العربية، والدين الإسلامي، والتاريخ العربي الإسلامي للجزائر، وكل ما يربطها بالعالمين العربي والإسلامي. وبهذا، كان تعليمًا ذا فلسفة وأهداف ومناهج ولغة أجنبية، تتنافى مع مقومات الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري[1]. ولهذا السبب، تبنّى الجزائريون منذ البداية موقفًا حذرًا تجاهه، كان لموقف الأهالي تأثير بالغ في مدى نجاح أو فشل السياسة التعليمية في الجزائر، إذ بدأ الجزائريون يُبدون تحفظًا في إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية مع تزايد وعيهم بخطر هذه المدارس على هويتهم الوطنية. وقد ازداد رفضهم لهذه السياسة كلما اشتدت الإجراءات التعسفية التي فرضها الاستعمار الفرنسي[2]، في الواقع، لم يكن رفض الجزائريين للتعليم نابعًا من رفضهم للثقافة، بل لأنهم أدركوا أن النظام التعليمي الفرنسي لم يكن بريئًا، بل كان وسيلة سياسية تهدف من خلالها السلطات الاستعمارية إلى تحويل الجزائريين تدريجيًا إلى رعايا فرنسيين يخدمون مصالح فرنسا، دون منحهم الحقوق الكاملة التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون، مثل حق الانتخاب وغيره، ظل الشعب الجزائري يرفض السياسة التعليمية الفرنسية طوال فترة الاستعمار، وواجهها بمختلف الأساليب. وكان سبب هذا الرفض الكامل هو عدم تقبل كل ما يأتي من الإدارة الفرنسية. وقد لعب الوازع الديني والاختلاف الثقافي دورًا كبيرًا في التمييز بين المجتمعين، حيث شكّل هذا الفارق عقبة أمام الوصول إلى الاندماج في المجتمع الفرنسي. لذا، حاول الجزائريون التمسك بلغتهم وهويتهم الوطنية، وفي هذا السياق، ظهرت حركة

[1] – سميرة بوضياف ، "ملمح تكوين المعلمين والأساتذة في الفترة الإستعمارية "، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية ، العدد 8، 2014، ص71.

[2] – المرجع نفسه، ص116.

إصلاحية تهدف إلى تجديد التعليم العربي الإسلامي، خاصة من خلال تطوير الكتاتيب، وإحياء اللغة العربية، وتحفيظ القرآن الكريم. وقد ساعد الأهالي رجال الإصلاح في إنشاء المدارس، وتطوير التعليم بإدخال مواد متنوعة إلى جانب تعليم الدين ومبادئه[1]، من مواقف الرفض التي اتخذها الشعب الجزائري كان رد الفعل العنيف من الأهالي تجاه القرار الذي اتخذته الإدارة الفرنسية بهدم مسجدي العاصمة الكبير والجديد عام 1909، وذلك ضمن مشروع إعادة تهيئة الواجهة البحرية للقصبة. حيث خرج الآلاف من الجزائريين في مظاهرات أمام مقر البلدية، ما دفع الحاكم العام جونار للتدخل وإلغاء هذا المشروع في نفس السنة. لكن المشروع عاد للظهور مرة أخرى في عام 1910، وتمت الموافقة عليه بعد حصوله على تأييد عشرين صوتًا مقابل ستة عشر معارضًا. اللافت أن جونار لم يتدخل في هذه المرحلة رغم استمراره في منصبه كحاكم عام، وصمته اعتبره الكثيرون بمثابة موافقة ضمنية على المشروع، وقد دفع ذلك الأهالي إلى اتخاذ موقف سلبي تجاه جونار وسياساته، حيث رأوا أنه لم يدافع عن أحد أهم المؤسسات الثقافية في الجزائر[2]. كما فهم الشعب الجزائري أن التسهيلات التي قدمها جونار، خاصة في إنشاء المؤسسات الثقافية مثل الجمعيات والنوادي، كانت مبادرات فرنسية تهدف لخدمة مصالح الإدارة أو شخصيات متعاطفة مع القضية الجزائرية، لكنها في الواقع لم تكن تهدف إلا لتطوير الجزائر ضمن نطاق السيطرة الفرنسية. بمعنى آخر، كانت هذه التسهيلات ظاهريًا لصالح الجزائر، لكنها في الحقيقة تسعى للحفاظ على هيمنة فرنسا وجعل الجزائريين تحت نفوذها[3].

[1] –رشيد مياد، "السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ورد فعل الجزائريين إتجاهها 1830_1954"، في مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد14، العدد1، جانفي 2022، ص 859.

[2] – شاوش حباسي ، من مظاهر الروح الصليبية للإستعمار الفرنسي بالجزائر 1830_1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر(دس)، ص 35_36.

[3] –أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830_1954، دار الغرب الإسلامي، ج05، ص313.

3_موقف الفرنسيين من سياسة شارل جونار

_موقف المعمرين:

إتبع شارل جونار سياسة ثقافية في الجزائر من خلال دعم التعليم والسعي لتطويره وخدمة المؤسسات الثقافية إلا أنها لقيت مواقف متباينة من طرف المعمرين:

أ_الموقف المعارض:

لم يكن المعمرين الفرنسيون مهتمين بتوفير تعليم شامل للجزائريين، بل اكتفوا بتعليم أولي محدود يهدف إلى إعدادهم للعمل في الأعمال الفلاحية بأجور منخفضة، وذلك لتوفير يد عاملة رخيصة تنافس العمال الأوروبيين غير الفرنسيين. كما رفض المستوطنون منح الجزائريين تعليمًا كاملاً، لأن ذلك كان يشكل تهديدًا لمصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، إذ يمكن للتعليم الكامل أن يمنح الجزائريين فرصًا أفضل ويعزز من قدرتهم على المنافسة، وكانت مطالب الكولون تكتفي بتقديم تعليم أولي بسيط[1].

كما أكد تقرير المفتش الفرنسي أن التعليم الكامل لا يجب أن يُمنح للعرب والقبائل، حتى لا يصبحوا علماء أو متمردين. ودعا المسؤول "درابيه" إلى تعليم فلاحي ومهني يتماشى مع طبيعة المجتمع الجزائري، بدل المناهج الفرنسية غير المناسبة. وكان الهدف من هذا التوجه هو إعداد الجزائريين ليكونوا خدماً للكولون في المزارع والمهن اليدوية، لم يكتفِ المستوطنون بذلك، بل عملوا على تطويق مشروع التثقيف الجزائري من خلال فرض سيطرتهم على ميزانية التعليم العمومي المخصصة لأبناء الجزائريين. وقد عبّر النائب Bar bedette عن هذا التوجه بقوله: "إن ما نريده هو ألا يكون تعليم الأهالي خاضعًا لقرارات تُتخذ في باريس... بل يجب أن تكون سلطة مدير الدراسات تحت رقابة اللجان المالية"، وواصل المعمرون معارضتهم

[1] –رشيد مياد، المرجع السابق، ص855.

للإصلاحات التي حاول شارل جونار تنفيذها، من خلال التصدي لكل مبادرة تهدف إلى إنعاش الثقافة الوطنية، مثل إنشاء المدارس الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي[1].

ب_الموقف المؤيد:

إلى جانب المعارضين من الكولون لفكرة تعليم الجزائريين وتثقيفهم، وُجدت فئة أخرى أيدت هذا التوجه، حيث سعت إلى إنشاء مدارس تهدف إلى تكوين نخبة من الجزائريين المسلمين الموالين لفرنسا. وقد نجح هذا الاتجاه في تجسيد فكرته، مما أدى إلى ترسيخ المرحلة الثالثة من الاستعمار، والتي تمثلت في إنشاء مدارس تكرّس هيمنة اللغة الفرنسية وتعزز مكانة فرنسا على الساحة العالمية[2].

هذا التوجه ركّز على ضرورة تعليم الجزائري، ليس من أجل تمكينه، بل بهدف استغلال عقله لصالح المستعمر، من خلال السيطرة المعنوية عليه بنشر الحضارة الفرنسية ومبادئها، عوضًا عن السيطرة الجسدية عبر القوة والسلاح[3].

ورغم تباين الآراء حول سياسة شارل جونار، فإن أغلب المعمرين عارضوا هذه السياسة الثقافية، خاصة ما تعلق منها بالتعليم، على اعتبار أن التعليم يعد من ركائز الشعوب، وأن شعبًا متعلمًا يصبح أكثر وعيًا بما يجري في وطنه.

_موقف السلطات الفرنسية:

عارضت مختلف الهيئات الفرنسية، بما في ذلك الحكومة الفرنسية، الحكومة العامة بالجزائر، والبرلمان الفرنسي، السياسة الثقافية التي انتهجها شارل جونار خلال فترة إدارته

[1] –شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا،ج2، المرجع السابق، ص544.

[2] – يوسف حميطوش، "المدرسة الفرنسية في الجزائر ودورها في تكوين النخب"، مجلة المصادر، العدد02، 2007، ص169.

[3] –أكرم بوجمعة، "أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 28، 2016م، ص171.

للجزائر. فقد جوبهت مبادراته الثقافية، ولا سيما في مجال التعليم، برفض واسع النطاق. ورغم التسهيلات النسبية التي قدمها جونار[1]، فإن السلطات الفرنسية كانت تتعمد عرقلة منح تراخيص فتح المدارس العربية من خلال المماطلة أو التسويف، مما كان يؤدي غالبًا إلى الرفض التام[2]، في إطار محاولاتها لتضييق الخناق على الأهالي ومنعهم من التعليم باللغة العربية، وقد اصطدمت إصلاحات جونار الثقافية، وخاصة تلك المتعلقة بالتعليم، بمعارضة متكررة من الحكومة العامة بالجزائر والحكومة الفرنسية والبرلمان الفرنسي، الذي كان يتحكم في المصادقة على الميزانيات التعليمية. وكان من بين نواب البرلمان عدد من المتشددين الذين وقفوا ضد تعليم الجزائريين وإنشاء مدارس مخصصة لهم، ما يعكس توجهًا استعماريًا واضحًا لحرمان الشعب الجزائري من أدوات الوعي والمعرفة[3].

ورغم هذا الرفض الممنهج، تجدر الإشارة إلى أن السلطات الفرنسية كانت في بعض الأحيان تُبدي نوعًا من التساهل مع طلبة المدارس الإسلامية الراغبين في متابعة دراساتهم العليا، وخاصة خارج الجزائر، مثل الجامعات في مصر إلا أن هذا التساهل لا يمكن اعتباره دليلًا على دعم حقيقي، بل يُفهم كنوع من التلاعب بالقوانين واستخفاف بمطالب الجزائريين. فقد ألغت فرنسا التعليم العالي داخل الجزائر منذ عام 1909، ما يكشف تناقضها بين إقصاء التعليم محليًا والسماح به خارجيًا، في محاولة لاحتواء سياسة جونار وتضليل الرأي العام[4].

ومن أبرز أسباب معارضة فرنسا لجونار هو دعمه للمساجد والزوايا، والتي كانت تمثل مراكز إشعاع ديني وثقافي للشعب الجزائري. فقد كانت السلطات الاستعمارية تدرك تمامًا قوة

[1] –أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر،ج02 ، دار البصائر للنشر التوزيع، الجزائر، 2007، ص 110.

[2] – أحمد بلعجال،"السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر_السياسة التعليمية نموذجا"، مجلة البحوث والدراسات التاريخية، العدد19، ص 198.

[3] –عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 48

[4] –عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث (دراسة سوسيولوجية)، تر:فيصل عباس ، مر:خليل أحمد خليل، ط02، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1982، ص97.

الدين الإسلامي كعامل أساسي في تشكيل الهوية الجزائرية، وسعت إلى محاربته لأنه يشكل تهديدًا مباشرًا لسياساتها الرامية إلى طمس معالم الشخصية الوطنية الجزائرية[1].

وقد عبّر نواب البرلمان الفرنسي عن رفضهم الشديد لهذه السياسة، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب التعليمية، مطالبين بإلغاء المدارس الابتدائية الإسلامية، والتشجيع بدلًا من ذلك على التعليم المهني وتلقين المبادئ الفلاحية بما يخدم المصالح الاستعمارية[2].

إن ما يلاحظ من ردة الفعل الفرنسية على ما جاء به شارل جونار من قوانين في الجزائر قوبل بالرفض من قبل فرنسا بحكومتها وبرلمانها ن فسياسة جونار المعتدلة والتي يتسنى لنا وصفها باللينة لم تعجب فرنسا ولم تنل رضاها، ففرنسا تربت على العنف والظلم إزاء الشعب الجزائري منذ أن حلت على أرضه، فكان جونار ذلك الرجل الذي خالف معتقد فرنسا فما كان بوسعها غلا تضييق الخناق على سياسته ومنع قوانينه، لا ننكر بأن جونار لم يقدم كل هذه التسهيلات حبا وكرما في الشعب الجزائري إنما بغيه منه في توطيد إسمه ورفع مكانته أولا ثم خدمته وتفانيه لفرنسا ثانيا.

[1] – أحمد محمد عاشوراكس، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الإستعمار الفرنسي الاستطاني (1500_1962)، المؤسسة العامة للثقافة ، الجماهرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى ، 2009، ص 148.

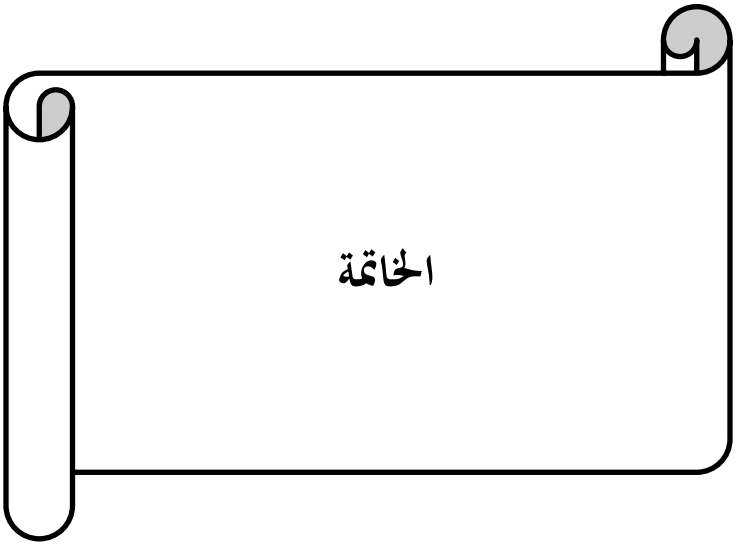
[2] –إبراهيم مياسي، مقارابات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 22.

خلاصة:

من خلال ما عرضناه في هذا الفصل، يتبيّن أن إصلاحات شارل جونار، وخاصة في الجانب التعليمي، أثارت تباينًا كبيرًا في ردود الفعل. فقد انقسمت النخبة المثقفة بين تيار تقليدي متمسك بالهوية الإسلامية والعربية، ورفض بشكل واضح محاولات التغلغل الثقافي الفرنسي، ونخبة جديدة كانت أكثر انفتاحًا على الطروحات الفرنسية، لكنها لم تكن دائمًا متوافقة مع السياسة الاستعمارية.

كما عبّر عامة الجزائريين عن رفضهم للضرائب والتجنيد الإجباري، في حين رأى المستوطنون في إصلاحات جونار تهديدًا لامتيازاتهم، ما أدى إلى توتر في العلاقة بينهم وبين الإدارة الاستعمارية. أما الحكومة الفرنسية، فقد وجدت نفسها أمام تحديات توازن بين أهدافها الاستعمارية وواقع المقاومة المحلية.

كل هذه الردود تُظهر أن سياسة جونار، رغم محاولتها الجمع بين القوة والإصلاح، لم تستطع تحقيق الإجماع، بل ساهمت في تأجيج الوعي الوطني، وفضحت حدود المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر.


الخاتمة

الخاتمة

خلصنا في نهاية البحث إلى النتائج التالية:

_تبنّى شارل جونار سياسة "أهلية" ظاهرها التسامح والانفتاح، لكنها هدفت لاحتواء النخب الجزائرية ضمن مشروع ثقافي فرنسي وقد عمل على دعم طباعة الأعمال التراثية العربية والإسلامية لإيهام النخب باحترام الثقافة المحلية، كما شجع على التعليم باللغة العربية في بعض المؤسسات، وهو ما بدا خطوة إيجابية، لكنه استُخدم كوسيلة لاحتواء النخب داخل نظام خاضع للرقابة الفرنسية.

_بصدور قانون 19 ديسمبر 1900، زاد تحكم الإدارة الاستعمارية المحلية في موارد البلاد لصالح الكولون ، وشكلت المحاكم الردعية قضاءً استثنائياً يُطبّق فقط على الأهالي الجزائريين دون ضمانات قانونية.

_صممت الإصلاحات الاقتصادية لضمان إستغلال الموارد لصالح المعمرين والإقتصاد الفرنسي، كما إستغل جونار التعليم كوسيلة لفرض الثقافة الفرنسية، مع الإيهام بدعم التعليم العربي لإرضاء النخب، أما الإصلاحات العسكرية سمحت للجزائريين بتقلد جميع الرتب العسكرية بالمساواة مع الفرنسيين.

_رفضت النخبة التقليدية الجزائرية سياسة جونار التعليمية والإدماجية والتجنيد، وسعت للحفاظ على اللغة العربية والدين الإسلامي، أما النخبة الجديدة فقد تباين موقفها بين التأييد والرفض.

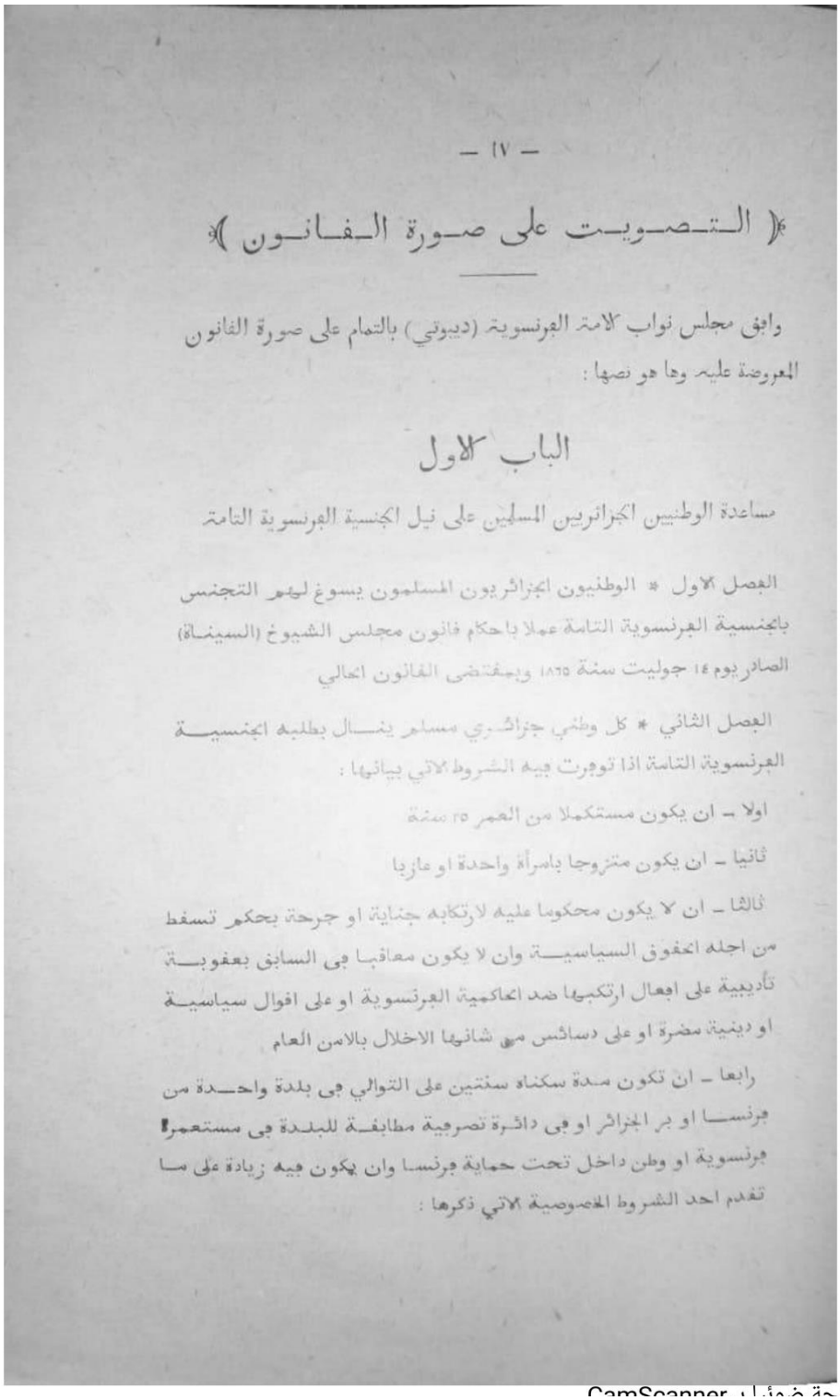
_أبدى الأهالي معارضة واسعة لهذه السياسات، خاصة فيما يتعلق بالتجنيد الإجباري والتعليم المرتبط بالثقافة الاستعمارية.

_ عارض المستوطنون إصلاحات جونار، واعتبروها تهديدًا لمصالحهم الاقتصادية والسياسية، مما خلق توترًا بينهم وبين الإدارة الفرنسية في الجزائر، أما الحكومة العامة بالجزائر، فقد اتخذت بدورها موقفًا رافضًا لإصلاحات جونار، وسعت إلى محاربة تعليم الجزائريين باللغة العربية،

وتشجيع التعليم الإجباري في المدارس الفرنسية بغرض نشر اللغة الفرنسية والقضاء على العربية، في إطار مشروع استعماري لقطع صلة الجزائريين بتاريخهم وهويتهم الثقافية.

الملاحق

الملحق رقم 01: الأرشيف[1]



— ١٧ —

﴿ التصويت على صورة القانون ﴾

وافق مجلس نواب الامة الفرنسوية (ديبوتي) بالتمام على صورة القانون المعروضة عليه وها هو نصها :

الباب الاول

مساعدة الوطنيين الجزائريين المسلمين على نيل الجنسية الفرنسوية التامة

الفصل الاول * الوطنيون الجزائريون المسلمون يسوغ لهم التجنس بالجنسية الفرنسوية التامة عملا باحكام قانون مجلس الشيوخ (السينات) الصادر يوم ١٤ جوليت سنة ١٨٦٥ وبمقتضى القانون الحالي

الفصل الثاني * كل وطني جزائري مسلم ينال بطلبه الجنسية الفرنسوية التامة اذا توفرت فيه الشروط الاتي بيانها :

اولا – ان يكون مستكملا من العمر ٢٥ سنة

ثانيا – ان يكون متزوجا باسرأة واحدة او عازبا

ثالثا – ان لا يكون محكوما عليه لارتكابه جناية او جرحة بحكم تسقط من اجله الحقوق السياسية وان لا يكون معاقبا في السابق بعقوبة تأديبية على افعال ارتكبها ضد الحاكمية الفرنسوية او على اقوال سياسية او دينية مضرة او على دسائس من شانها الاخلال بالامن العام

رابعا – ان تكون مدة سكناه سنتين على التوالي في بلدة واحدة من فرنسا او بر الجزائر او في دائرة تصرفية مطابقة للبلدة في مستعمرة فرنسوية او وطن داخل تحت حماية فرنسا وان يكون فيه زيادة على ما تقدم احد الشروط الخصوصية الاتي ذكرها :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[1] الأرشيف الوطني التونسي ، المرجع السابق .

١ ـ ان تكون له خدمة سابقة في الجيوش البرية او البحرية وسار فيها سيرة محمودة بشهادة تعطى له في ذلك من لدن الحكم العسكري

٢ ـ او ان تكون له معرفة باللغة الفرنسوية قراءة وكتابة

٣ ـ او ان يكون مالكا او مكتريا لعقار في البادية او في المدينة او يكون مفيدا منذ سنة بالاقل إما في جريدة « الباطينطا » وإما في جريدة المغارم التي تكون عوضها وذلك في بلدة واحدة لقياسه فيها بحرفة استقرار

٤ ـ او ان يكون صاحب وظيفة عمومية او معاش ناله بتقاعده عن خدمة دولية

٥ ـ او انتخب فيما مضى عضوا عموميا في احد المجالس الانتخابية

٦ ـ او ان يكون صاحب وسام فرنسوي او امتياز تشريفي انعمت به عليه الحكومة الفرنسوية

٧ ـ او ان يكون ابوه تجنس بالجنسية الفرنسوية وقت ان كان عمره هو نعني الابن الطالب للجنسية بلغ احدى وعشرين سنة

وللمرأة الوطنية المسلمة زوجة الوطني المسلم الذي تجنس بالجنسية الفرنسوية بعد تزوجه بها ان تطلب اتباع زوجها في حالته الجديدة نعني الجنسية الفرنسوية

الفصل الثالث * الوطني الجزائري المسلم الذي يريد التجنس بالجنسية الفرنسوية التامة طبق هذا القانون يجب عليه ان يوجه الى قاضي الصلح الجوج ديبي او الى المحاكم القائم مقامه طلبا في نسختين ويضيف اليه الاوراق الاتي بيانها :

اولا ـ عقد ازديداه ان كان و إلّا فرسم لعيف بشهادة اربعة من الناس يحرره قاضي الصلح الجوج ديبي او قاضي المحكمة الاسلامية في بلدة سكنى صاحب الطلب

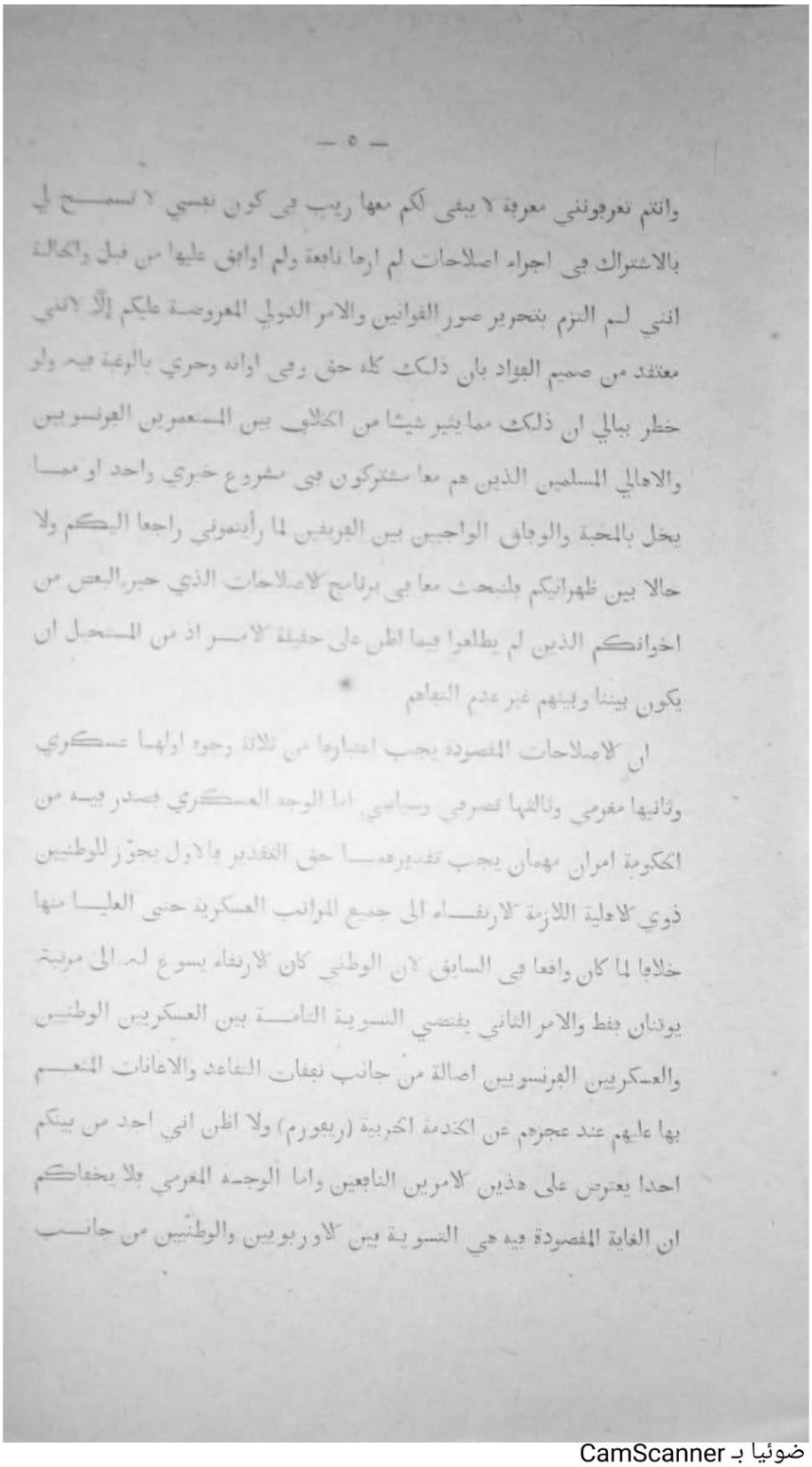
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢ اوط سنة ١٨٧٥ وفى المجالس التي بها اعضاء وطنيون مسلمون تسميهم الحكومة لا يكون عددهم بها اكثر من عدد الاعضاء الوطنيين المسلمين الذين عُينوا بالانتخاب وان الاعضاء الوطنيين المسلمين فى المجالس البلدية يجوز لهم ولو لم يكونوا متجنسين بالجنسية الفرنسوية الاشتراك مع الاعضاء الفرنسويين فى انتخاب مشائخ البلدان (الامبار) ومعاونيهم (الادجوانات)

الفصل الثالث عشر * تصدر اوامر دولية خصوصية فى تنظيم الدائرة الانتخابية الوطنية الاسلامية وفى اسلوب انتخاب الاعضاء الذين ينوبون عن المسلمين فى كل مجلس من المجالس وفى سائر الاحوال لا يسوغ لمن يُنتخب عضوا فى المجلس البلدي او مجلس العمالة او مجلس النيابات المالية ان يكون متوظفا بوظيفة قائد او ماغا او باشاغه او خوجة فى بلدة مختلطة او خوجة فى قسمة من قسمات العمالة (سوبريفيكتور) او حارس فروي (فارد شامبيط) او حارس الغاب (فارد فوريستي) او شرطي (اجان بوليس) او فارس فى بلدة مختلطة (دائرة او مخازني) غير انه على سبيل الرخصة الموقتة يجوز للاعضاء الوطنيين المسلمين فى المجالس المبينة فى المادة اعلاه الذين سمتهم الحكومة بقاؤهم فى مناصبهم الحالية بالاحوال التي تولوا بها كما يسوغ ايضا للاعضاء الوطنيين المسلمين المختارين بالانتخاب ان يبقوا جامعين مدة حياتهم بين وظائفهم الدولية ومناصبهم الانتخابية

الفصل الرابع عشر * الوطنيون المسلمون غير المتجنسين بالجنسية الفرنسوية تجوز توليتهم فى الوظائف والمناصب العمومية بالوجه الذي يجوز به ذلك للفرنسويين وبشروط الاهلية المطلوبة من الفرنسويين الا انه سيصدر امر من الدولة بتعيين عدة وظائف دولية لا يجوز للمسلمين ان يتولوها ما لم يكونوا متجنسين بالجنسية الفرنسوية التامة وان

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner



— ٥ —

وانتم تعرفونني معرفة لا يبقى لكم معها ريب في كون نفسي لا تسمح لي بالاشتراك في اجراء اصلاحات لم ارها نافعة ولم اوافق عليها من قبل والحالة انني لم التزم بتحرير صور القوانين والامر الدولي المعروضة عليكم إلّا لانني معتقد من صميم الفواد بان ذلك كله حق وفي اوانه وحري بالرغبة فيه ولو خطر ببالي ان ذلك مما يثير شيئا من الخلاف بين المستعمرين الفرنسويين والاهالي المسلمين الذين هم معا مشتركون في مشروع خيري واحد او مما يخل بالمحبة والوفاق الواجبين بين الفريقين لما رأيتموني راجعا اليكم ولا حالا بين ظهرانيكم فلنبحث معا في برنامج الاصلاحات الذي حير البعض من اخوانكم الذين لم يطلعوا فيما اظن على حقيقة الامر اذ من المستحيل ان يكون بيننا وبينهم غير عدم التفاهم

ان الاصلاحات المقصودة يجب اعتبارها من ثلاثة وجوه اولها عسكري وثانيها مغرمي وثالثها تصرفي وسياسي اما الوجه العسكري فصدر فيه من الحكومة امران مهمان يجب تقديرهما حق التقدير فالاول يجوز للوطنيين ذوي الاهلية اللازمة الارتقاء الى جميع المراتب العسكرية حتى العليا منها خلافا لما كان واقعا في السابق لان الوطني كان الارتقاء يسوغ له الى مرتبة يوزباشي فقط والامر الثاني يقتضي التسوية التامة بين العسكريين الوطنيين والعسكريين الفرنسويين اصالة من جانب نفقات التقاعد والاعانات المنعم بها عليهم عند عجزهم عن الخدمة العربية (ريفورم) ولا اظن اني احد من بينكم احدا يعترض على هذين الامرين النافعين واما الوجه المغرمي فلا يخفاكم ان الغاية المقصودة فيه هي التسوية بين الاوربويين والوطنيين من جانب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملحق رقم 02: شارل جونار[1]



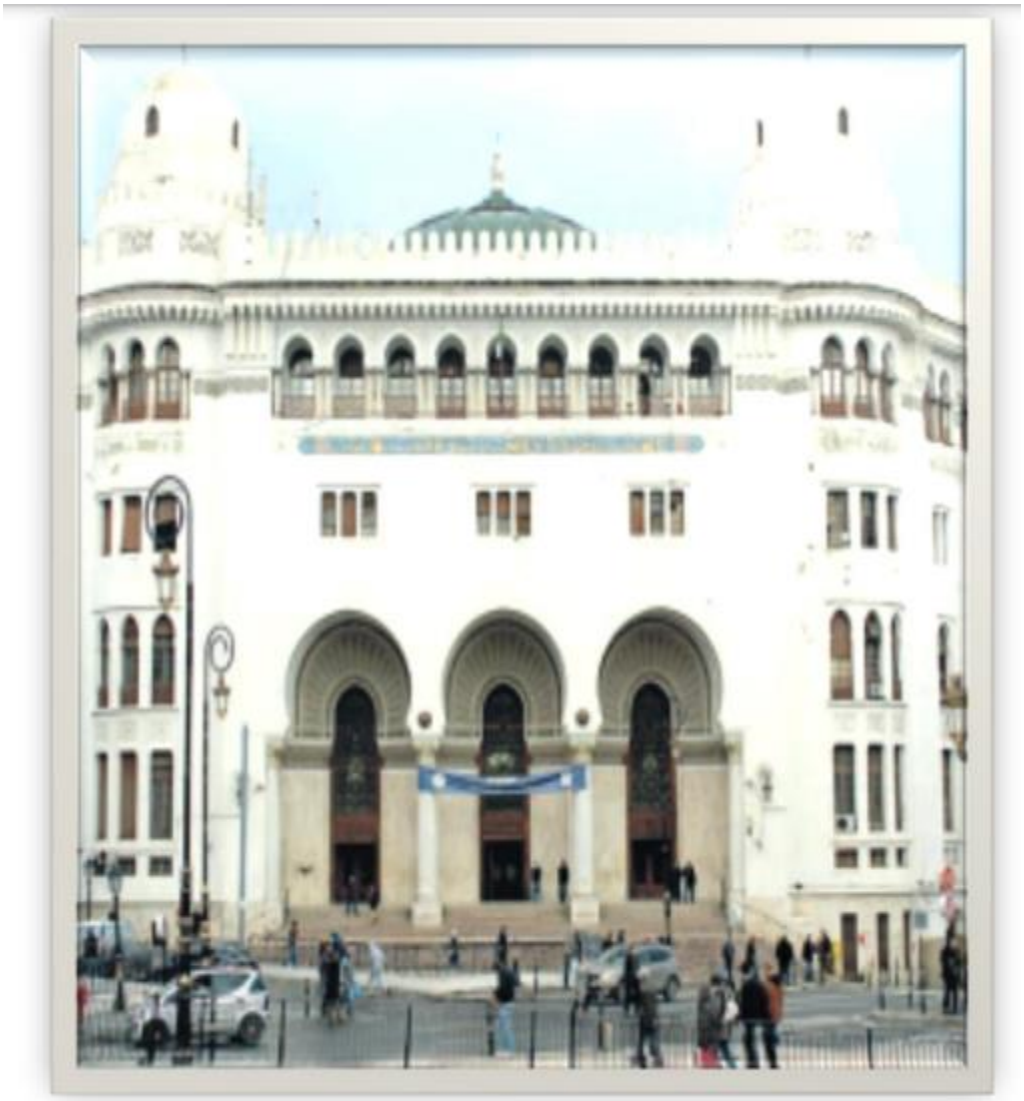
[1] _بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق، 241.

الملحق رقم 03: واجهة جامعة الجزائر [1]



[1] http://www.bayyraq.com

الملحق رقم 04: واجهة البريد المركزي [1]



[1] عبد العزيز شهبي، المرجع السابق، ص78.

الملحق رقم 05: عبد القادر مجاوي [1]



[1] عبد القادر المجاوي واخرون ،المرصاد في مسائل الاقتصاد، منشورات خمسينية جامعة الجزائر2012، ص54.

الملحق رقم 06: أمحمد بن رحال [1]



[1] الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1955، ج5، ص340.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الأرشيف

1. الارشيف الوطني التونسي، الإصلاحات الوطنية في الجزائر ، خطاب سمو السيد جونار الوالي العام على البر الجزائري، 02 جوان 1918، مطبعة فونتانا ، الجزائر 1918.

ثانيا: الكتب

1. أجيرون شارل روبير ، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، تر: محمد حاج مسعود بلعربي، ج2، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007.
2. بلاح بشير ، كرونولجيا الجزائر، 1830الى 2000.
3. بلاح بشير،تاريخ الجزائر المعاصر،1830_1989،ج1، دار المعرفة،الجزائر،2006.
4. بليل محمد، المجالس العامة للعمالات في الجزائر ما بين 1947 - 1954، ج1، (دط)، دار هومة، الجزائر، 2010.
5. بوضرساية بوعرة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي(1830-1930) ، دار الحكمة، الجزائر ، 2010.
6. بوعزيز يحي ، الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه، 1912_1948، د.ط، دار البصائر ، الجزائر، 2009.
7. بوعزيز يحي ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، الجزائر 2009.
8. بوهند خالد ، بحوث وقراءات في تاريخ الجزائر العام، دار الغرب الإسلامي، الجزائر،1981.
9. جغلول عبد القادر ، تاريخ الجزائر الحديث (دراسة سوسيولوجية)، تر:فيصل عباس ، مر:خليل أحمد خليل، ط02، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1982.
10. حباسي شاوش ، من مظاهر الروح الصليبية للإستعمار الفرنسي بالجزائر 1830_1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر(دس).

11. حلوش عبد القادر ، سياسية فرنسا التعليمة في الجزائر، دار الامة .الجزائر. 2010.
12. الخرفي صالح عبد العزيز الثعالبي من اثاره واخباره في المشرق والمغرب ، دار الغرب الإسلامي ،1995 م .
13. دسوقي ناهد إبراهيم ، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة مابين الحربين (1918_1930)، د.ط، منشأة المعارف، مصر، ،2001.
14. دليو فضيل ، تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة، (1830_2013)، د.ط، دار الهومة، 2014.
15. زكريا مفدي ، تاريخ الصحافة العربية في الجزائرية، تح :أحمد حمدي، مؤسسة مفدي زكريا،الجزائر،2003.
16. زوزو عبد الحميد ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، موقع للنشر، الجزائر، 2010 .
17. زوزو عبد الحميد ، الفكر الساسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
18. سعد الله أبو قاسم ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر،ج02 ، دار البصائر للنشر التوزيع، الجزائر، 2007.
19. سعد الله أبو قاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية (1830_1900)، دار الغرب الإسلامي ،2004 ، ج1.
20. سعد الله أبو قاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي (1830_1954)، ج3، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1998.
21. سعد الله أبو قاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830_1954، دار الغرب الإسلامي، ج05.
22. سعد الله أبو قاسم ، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة و التحرير (1830-1962) ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2007.

23. سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830_1954، دار الغرب الاسلامي، بيروت1998، ج3.
24. سيدي صالح حياة ، اللجان البرلمانية وقضايا الجزائريين (1871 – 1895)، (د. ج)، (د. ط)، دار الهدى، الجزائر، 2012.
25. عاشوراكس أحمد محمد ، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الإستعمار الفرنسي الاستطاني (1500_1962)، المؤسسة العامة للثقافة ، الجماهرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى ، 2009.
26. عباس فرحات ليل الاستعمار تر : أبو بكر ،رحال ،(د.ج) ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، (دط).
27. علمي سعيد ، الاستعمار والعمران السياسة الاستيطانية والعمران في الجزائر، ج 1، تر: نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة، دار خطاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
28. قنان جمال ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث، د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
29. الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية، ج 5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.ن) .
30. مالكي محمد ، الحركات الوطنية و الإستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ،1994 .
31. المدني أحمد توفيق ، كتاب الجزائر المطبعة العمرية، د.ط، د.س.
32. مقلاتي عبد الله ، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1954 ديوان المطبوعات الجامعية، 2014 .
33. مقلاتي عبد الله ، في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال إلى فاتح نوفمبر 1954، (د ط)، وزارة الثقافة، الجزائر.
34. مهديد ابراهيم ، الطرح الوطني في الفكر السياسي عند محمد بن رحال المدرومي (نهاية القرن 19وبداية القرن20)ضمن كتاب التراث العلمي والثقافي لمدينة مدرومة ، جمع واعداد ميدون عزالدين، دار السبيل، الجزائر 2006.

35. مهديد إبراهيم، القطاع الوهراني ما بين 1850و1919 دراسة حول المجتمع الجزائري الهوية والثقافة الوطنية ، د.ط، منشورات دار الأديب، الجزائر، د.س.
36. مياسي ابراهيم ،مقاربات في تاريخ الجزائر، ص253.
37. نويهض عادل ، معجم اعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط02، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والنشر، بيروت، 1980.

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

1. بلجة عبد القادر ، مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري،(1907-1945)، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بلعباس الجيلالي اليابس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية،2015_2016.
2. بلحاج ناصر ، موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بوزريعة الجزائر، 1912.
3. بليل وداد، الترجمة في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي(1830_1962)،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم في الادب الحديث،جامعة العربي بلمهيدي،كلية الاداب واللغات،2016_2017.
4. بن موسى موسى، الحركة الإصلاحية بوادي سوف نشأتها وتطورها1900_1939، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والأثار ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ والأثار، جامعة منتوري قسنطينة _2006.
5. خليل كمال ، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر تاسيس وتطور1850-1950 ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ المجمتمع المغاربي الحديث والمعاصر قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.
6. خميلي العكروت ، جامعة الجزائر بين الاهداف الاستعمارية وتكوين الطلبة المسلمين الجزائرين(1909_1956)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر-بن يوسف بن خدة ، 2009.

7. شريف عبد الحفيظ ، مشروع الإحياء اللغوي في الجزائر خلال العشرين مقاربة في المعالم والابعاد، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة ، كلية الأداب واللغات2019.
8. صافر فتيحة ، حركة الشبان الجزائريين وظهورها فيما بين (1900-1930)، اطروحة دكتوراه في تاريج الجزائر الحديث والمعاصر جامعة وهران احمد بن بلة، كلية العلوم الانسانية والاسلامية قسم التاريخ والاثار، 2016/2015 .
9. عمراوي زينب، شتوح أحلام ، شارل جونار والمسألة الثقافية بالجزائر، 1900-1919، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر، 2019.
10. عومري عبد الحميد ، الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر 1880_1914، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث ل. م. د في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017.
11. قوادرية قمير ،الجمعيات والنوادي الثقافية ودورها في الحركة الوطنية (1900-1939)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014/2015.
12. لفريد حبيبة ، سياسية الحاكم العام جونار في الجزائر 1900_1919، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015_2016.
13. مخلاف أمال ،عمر راسم حياته ونشاطه (1884_1959)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث و المعاصر، تح :علام الحركة الوطنية والثورة الجزائرية ، جامعة وهران ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية قسم التاريخ وعلم الاثار ،2009 _2010.
14. مهني شريفة ، سهيلة مبارك سياسية الحاكم العام جونار في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري في مطلع القرن 20 ، 1900_1919مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر للتاريخ الحديث والمعاصر.

رابعا: المجلات

1. اوفة سليم ، "شيخ عبد القادر المجاوي واسهاماته في نهضة الجزائر الحديثة (1848_1914)"، عدد1 جامعة الدكتور يحي فارس المدية ، 2016.
2. بقطاش خديجة ،" ابو القاسم الحفناوي وكتابه تعريف الخلف برجال السلف"، مجلة الاصالة ، العدد51، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر (نوفمبر 1977).
3. بلحسن رحوي اسيا ، "وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي،" في مخبر الدراسات النفسية والتربوية، عدد 7، ديسمبر 2011.
4. بلعجال أحمد ،"السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر_السياسة التعليمية نموذجا"، مجلة البحوث والدراسات التاريخية، العدد19.
5. بن حبيلس شريف ، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي ، تر:عبد الله حمادي واخرون ، وزارة المجاهدين، 2012.
6. بن حمودة مراد، "المنهج الإصلاحي في فكر الشيخ عبد الحليم بن سماية (1866_1933)"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد3، ديسمبر2017
7. بن حميد فتحية ، "تعليم المرأة الجزائرية اثناء الفترة الاستعمارية، عند الشيخ بن باديس نموذجا"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مجلد 9، العدد3، ديسمبر2018.
8. بوجمعة أكرم ، "أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 28، 2016م.
9. بودن غانم ، السي محمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائر" مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد17، جانفي،2017.
10. بوضياف سميرة ، "ملمح تكوين المعلمين والأساتذة في الفترة الإستعمارية "، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية ، العدد 8، 2014.
11. حفيان رشيد، "الحركة الإصلاحية في الجزائر بداية القرن 20، المولود إبن الموهوب أنموذجا"، مجلة المعارف والبحوث والدراسات التاريخية ، العدد20.

12. حميطوش يوسف ، "المدرسة الفرنسية في الجزائر ودورها في تكوين النخب"، مجلة المصادر، العدد02، 2007.
13. دويدة نفيسة، "الشريف بن حبيلس : اراءه وإهتمامته الفكرية"، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد72، 2016.
14. رزيق علي ، "مظاهر رفض الجزائريين للتجنيد الإجباري " ثورة الأوراس 1916 أنموذجا " ، مجلة قضايا تاريخية، العدد 11 ، ديسمبر 2019 .
15. السعيد محمد ،النخبة الجزائرية الفرانكفونية بين التطرف والإعتدال(الشريف بن حبيلس نموذجا 1891_1959)، في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد13، ديسمبر 2017.
16. شهبي عبد العزيز ، "البريد المركزي بمدينة الجزائر وظروف تشييده (1910-1913) المورسكية الجديدة: تاريخ وتراث في عصر عمر راسم"، المجلد7، العدد1، دراسات تراثية.
17. غرينة عبد النور ، محمد بن رحال واسهاماته في الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد8 ، الجزء 2_ ديسمبر 2017 .
18. قرين مولود، "اضواء على افكار بعض اصدقاء الاهالي ونظرتهم الى المشكلة الجزائرية في اواخر القرن19 وبداية القرن 20"،المجلد7 ، العدد1، حوليات في التاريخ والجغرافيا .
19. لدرع كمال ،"ملخص عن كتاب المفتي القسنطيني والمصلح الاجتماعي الشيخ مولود بن الموهوب"، مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، العدد13 ، 2015.
20. لصحب خالد، "الجهود التربية لعبد الحليم بن سماية (1866_1933) بين المدرسة والمسجد دراسة وصفية"، المجلد35، العدد3، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة.
21. مياد رشيد، "السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ورد فعل الجزائريين إتجاهها (1830_1954)"، في مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد14، العدد1، جانفي 2022.

22. مياسي إبراهيم ،" ارهاصات في الحركة الوطنية الجزائرية1900 _1914"، في مجلة المصادر، العدد06، 2002.

23. هيصام موسى ، بن شنب والمحافل الاستشراقية مؤتمر الجزائر 1905 انموذجا سلسلة المحاضرات، الملتقى الدولي محمد بن شنب والاستشراق، المظية، الجزائر، من07-10ديسمبر 2014.

24. ولد احمد عبد القادر ، "التشريعات القمعية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاحتلال المحاكم الردعية 1902 أنموذجا"، مجلة المفكر الدراسات القانونية، جامعة ابن خلدون تيارت، العدد 06، 2019 .

25. يحوي علاء الدين ، "الاسهامات الأدبية واللغوية للإمام محمد الخضر حسين الطولقي الجزائري(1876_1958م)"، العدد الثالث، مجلة ابوليوس ،جوان 2015.

خامسا: المراجع الأجنبية

1. Charles (jonnart): Discours de M. Jonnart Gouverneur Général de L'Algérie Au banquet du conseil Général de constantine (6mars1908). Imprimerie Adminisrative victor Heintz Algre 1908 .
2. Guy perville. Les élus algériens de l'université française (1880-1962)edition Casbah, Algérie, 2004,

سادسا: المواقع الالكترونية

1. فراد محمد أرزقي ، الجهود السياسية للمثقف سي أمحمد بن رحال، جريدة الشروق 7جانفي 2008، ينظر : https://www.djazairess.com، تاريخ الزيارة21_05_2025، الساعة:11:50 .

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة:..... أ

الفصل التمهيدي: شارل جونار بين الإصلاح والردع

1_التعريف بالحاكم العام شارل جونار: 3

2_جونار ومحاولة إستمالة النخب الإسلامية في الجزائر 6

خلاصة: 12

الفصل الأول: شارل جونار حاكما على الجزائر خلال مطلع القرن 20

.1الإجراءات القمعية لشارل جونار.....14

2_ إصلاحات شارل جونار 23

خلاصة: 43

الفصل الثاني: ردود الفعل إتجاه إصلاحات شارل جونار

1. النخبة الجزائرية وموقفها من إصلاحات شارل جونار: 46

2.موقف الأهالي من سياسة شارل جونار:. 55

3_موقف الفرنسيين من سياسة شارل جونار 57

خلاصة: 61

الخاتمة 63

الملاحق.....65

قائمة المصادر والمراجع.....76

فهرس المحتويات 84

الملخص : 86

الملخص :

مثلت سياسة الحاكم العام الفرنسي شارل جونار في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1900 و1919، والتي عُرفت بإصلاحات ظاهرها الانفتاح وباطنها التمكين للاستعمار. ركزت سياسته على استمالة النخب الإسلامية وتشجيع التعليم ، مقابل تكريس قوانين قمعية كقانون الأهالي والمحاكم الردعية والتجنيد الإجباري. تهدف هذه الدراسة إلى كشف التناقض بين الخطاب الإصلاحي والممارسة الاستعمارية الفعلية، وذلك من خلال دراسة الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصادية لتلك "الإصلاحات"، تم الاعتماد على الأرشيف التونسي كمصدر مكمل لفهم خفايا الإدارة الفرنسية، خلصت الدراسة إلى أن إصلاحات جونار لم تكن سوى وسيلة لتثبيت ركائز الإدارة الإستعمارية بإحتواء الجزائريين، كما أبرزت أثرها على بنية المجتمع الجزائري، خاصة النخبة المثقفة. وتؤكد في النهاية أن الاستعمار، وإن غيّر أدواته، لم يغيّر جوهره.

الكلمات المفتاحية: شارل جونار، النخب الإسلامية ، الإصلاحات، الأرشيف التونسي، الجزائر.

Thesis Abstract

The policy of the French Governor-General Charles Jonnart in Algeria, during the period from 1900 to 1919, represented a model of reforms that appeared outwardly liberal but were, in essence, a reinforcement of colonial domination. This policy was marked by attempts to win over the Islamic elites and promote education, while simultaneously upholding repressive laws such as the Code de l'Indigénat, repressive courts, and compulsory military conscription.

This study aims to analyze the contradiction between Jonnart's reformist discourse and the colonial practices that accompanied it, by examining the political, cultural, and economic dimensions of these so-called "reforms." The Tunisian archives were used as a complementary source to gain deeper insights into the hidden motives and mechanisms of French colonial administration.

The study concludes that Jonnart's reforms were merely a tool to reshape the means of control through the co-optation of segments of the Algerian population, particularly the intellectual elite, and to consolidate the foundations of French colonial administration. It also highlights the transformations these policies brought to the structure of Algerian society, affirming that colonialism, though it may have changed its tools and methods, never altered its core nature of exclusion and subjugation.

Keywords: Charles Jonnart – Islamic Elites – Reforms – Tunisian Archives – Algeria